المركز الجامعي نور البشير*البيض*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر سعر الصرف على الواردات في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990-2021)

إعداد الطالبان:

- بعداش بشير
- طيناوي حاج عبد الرزاق

تحت إشراف الأستاذة:

د. بورداش شهرزاد

لجنة المناقشة:

د. بوران سمية	جامعة نور البشير البيض	رئيسا
د. بورداش شهرزاد	جامعة نور البشير البيض	مشرفا ومقررا
د. بكريتي نصيرة	جامعة نور البشير البيض	مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

المركز الجامعي نور البشير*البيض*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر سعر الصرف على الواردات في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990-2021)

إعداد الطالبان:

- بعداش بشير
- طيناوي حاج عبد الرزاق

تحت إشراف الأستاذة:

د. بورداش شهرزاد

لجنة المناقشة:

د. بوران سمية	جامعة نور البشير البيض	مشرفا ومقررا
د. بورداش شهرزاد	جامعة نور البشير البيض	رئيسا
د. بكريتي نصيرة	جامعة نور البشير البيض	مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

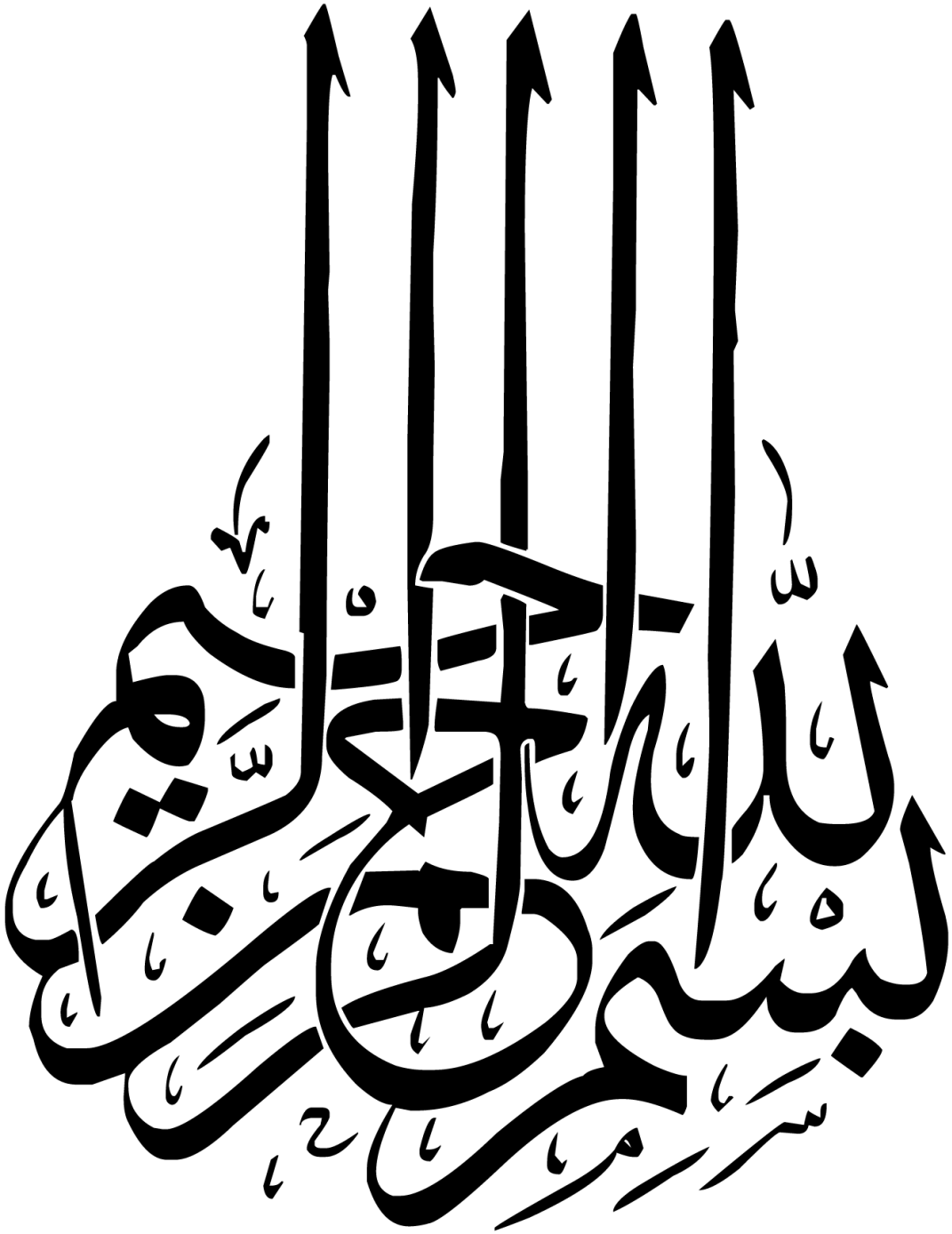
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد والشكر كله لله العلي القدير

على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

وأهدي عملي المتواضع مع أخلص المشاعر للوالدين الكريمين أطال الله في بقائهما وإلى كل الأصدقاء

وإلى كل من مد لنا يد العون خاصة المشرفة الدكتورة بورداش شهرزاد

إلى إخوتي دفء البيت وسعادته لدعمهم وتوجيههم لي

وإلى كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

كما نسأل الله تعالى أن يوفقنا في مسيرة طلب العلم والتعلم خدمة للعلم والمعرفة وخدمة لوطننا الحبيب

طيناوي حاج عبد الرزاق

بعداش بشير

الشكر والتقدير

يشرفنا ويسعدنا أن نرفع إلى كل أساتذتنا الكرام أسمى عبارات الشكر والإمتنان والتقدير عرفانا منا وتقديرا لكل ما قدمتموه لنا من معلومات ونصائح خلال فترة مزاولتنا للدراسة

وإذ نخص بالذكر الأستاذة القديرة المشرفة على المذكرة الدكتورة بورداش شهرازاد أولا على إشرافها على هذا العمل وإمدادنا بكل المعلومات اللازمة وثانيا على سعيها إلى فتح تخصص اقتصاد كمي بالمركز الجامعي بالبيض حيث كان لنا الشرف أن نكون أول دفعة

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة على قبوهلم مناقشة المذكرة وتفضلهم بقراءتها ومناقشتها وإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم لتكون بالشكل العلمي الصحيح

وأخيرا أشكر كل من ساهم في هذا البحث

ولم يتسع المقام لذكرهم

فهرس المحتويات:

البيـــــــان	الصفحة
شكر وتقدير	II
إهداء	III
فهرس المحتويات	V - IV
فهرس الجداول والأشكال البيانية والملاحق	VI
مقدمة عامة	أ – ب
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والواردات	**2 – 27**
تمهيد	2
المبحث الأول: سعر الصرف	**3**
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	3
المطلب الثاني: أدوات سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه	8
المبحث الثاني: الواردات	**11**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الوارردات	11
المطلب الثاني: الميزان التجاري	15
المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالواردات	**19**
المطلب الأول: المقاربة لسعر الصرف على الواردات	19
المطلب الثاني: الدراسات التجريبية للعلاقة بين سعر الصرف والواردات	23
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	**29– 58**
تمهيد	29
المبحث الأول: سياسة الصرف في الجزائر	30
المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر	30
المطلب الثاني: احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر	36
المبحث الثاني: سياسة الإستيراد في الجزائر	40
المطلب الأول: تطور سياسة الإستيراد في الجزائر.....	40

المطلب الثاني: الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات	45
المبحث الثاني: تقديم المتغيرات ودراسة استقراريتها	51
المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة	51
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل	51
المطلب الثالث: اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن « Johansen »	54
المطلب الرابع: دراسة النموذج وتقدير صلاحيته	55
خلاصة الفصل الثاني	58
خاتمة عامة	60-62
قائمة المراجع	64-66
قائمة الملاحق	69-82

فهرس الجداول والأشكال البيانية والملاحق

فهرس الجداول

الترقيم	البيان	الصفحة
الجدول رقم (II-1)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو (1995-2019)	31
الجدول رقم (II-2)	تطور حالة الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2019).....	38
الجدول رقم (II-3)	تطورات وتركيبة الواردات الجزائرية خلال (2005-2015).....	45
الجدول رقم (II-4)	التوزيع الجغرافي للواردات مع أهم المناطق الإقتصادية في العالم..	49
الجدول رقم (II-5)	نتائج اختبار السلستين الزمنيتين	53
الجدول رقم (II-6)	اختبار درجة التأخير « var » حسب المعيارين	54
الجدول رقم (II-7)	نتائج اختبار مضاعف لاقرانج للإرتباط الذاتي لأخطاء النموذج VAR(1)	56

فهرس الأشكال البيانية

الترقيم	البيان	الصفحة
الشكل رقم (I-1)	معدل الصرف و العرض و الطلب على الواردات	20
الشكل رقم (I-2)	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	22
الشكل رقم (II-3)	تطور الواردات الجزائرية للفترة (2005-2015)	46
الشكل رقم (II-4)	تطور سعر الصرف (EXR) والواردات (M) الجزائرية للفترة (1990-2021)	52
الشكل رقم (II-5)	نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1)	57

فهرس الأشكال البيانية

الترقيم	البيان	الصفحة
الملحق رقم (1)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	69-80
الملحق رقم (2)	نتائج اختبار الأثر والقيمة الذاتية العظمى للتكامل المتزامن.....	81
الملحق رقم (3)	نتائج اختبار النموذج VAR(1).....	82

مـقدمـــة عـــامـــة

مقدمة:

إن لسعر الصرف دور مهم ضمن المتغيرات الاقتصادية إذ يعد مؤشر هام لمدى تطور اقتصاد البلد وقوته فهو المؤثر الأساسي على حجم التجارة الخارجية بين الدول، ويلعب دورا حاسما في تحقيق التوازن التجاري والاستقرار المالي، ويعتبر أيضا من أهم أدوات السياسة النقدية التي تنتهجها الدول لحماية اقتصادها وكذا الحفاظ على احتياطي الصرف لديها إذ أن سعر الصرف عبارة عن قيمة العملة المحلية مقابل عملة أخرى أجنبية كما أنه يتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية، ويرتبط بشكل وثيق بالواردات وهي السلع والخدمات التي يتم استيرادها من بلد أجنبي حيث أن سعر الصرف يوثر على تكلفة وحجم الواردات والمبادلات بين الدول وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2021؟

الأسئلة الفرعية:

يمكن طرح التساؤلات التالية

- ما هو سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه؟
- ما مدي تأثير السياسات النقدية على سعر الصرف والواردات في الجزائر؟
- هل سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة على الواردات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

1. سعر الصرف من المتغيرات المهمة في الاقتصاد الجزائري.
2. يمكن أن تلعب سياسة تخفيض العملة في الجزائر دورا في تراجع حجم الواردات.
3. تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري من أهم العوامل المؤثرة على الواردات.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دولة الجزائر

الحدود الزمانية: ترتكز فترة الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة من سنة1990 حتى سنة 2021.

أهمية الدراسة:

موضوع دراستنا يكتسي أهمية بالغة كونه يربط سعر صرف الدينار الجزائري بالواردات وتتمثل أهميته أساسا في تحديد وقياس العلاقة بينهما.

أهداف الدراسة:

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد أثر سعر الصرف على الواردات في الجزائر دراسة قياسية ومحاولة تفسير العلاقة بين سعر الصرف والواردات.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة سوف نستخدم المنهج الوصفي والتحليلي كما سيتم استخدام المنهج الإستقرائي من خلال تحديد الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والواردات ثم تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والواردات خلال الفترة 1990-2021 وذلك باستخدام المعطيات الإحصائية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين نتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والواردات، والذي يتضمن ثلاث مباحث: المبحث الأول: سعر الصرف، المبحث الثاني: الورادات والمبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والواردات.

أما الفصل الثاني سنقوم فيه بدراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الواردات في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)، وسيشمل هذا الفصل ثلاث مباحث: المبحث الأول: سياسة الصرف في الجزائر، المبحث الثاني: سياسة الاستيراد في الجزائر والمبحث الثالث: تقديم المتغيرات ودراسة استقراريتها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والواردات

تمهيد:

في ظل الاقتصاد العالمي المفتوح على التجارة الخارجية القائمة بين الدول التي تعتمد على المبادلات التجارية فيما بينها للسع والخدمات والخبرات التكنولوجية، كان لسعر الصرف الدور البارز في تحديد قيمة وحجم السلع والخدمات التي يتم استيرادها من طرف الدولة كما أنه هو المحدد لاحتياطي العملة الصعبة لدى البنك المركزي للدولة وهو الحامي لها من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تحصل للتجارة الخارجية نتيجة تغير سعر الصرف لأسباب خاصة بالحروب أو الأزمات الاقتصادية العالمية إلخ....

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إيجاد تعريف لسعر الصرف وأهدافه ووظائفه وأشكاله والأدوات التي تستعملها الدولة لضبط سعر صرفها بالإضافة إلى التطرق للواردات والعوامل المؤثرة عليها وتأثير سعر الصرف عليها وعلاقة هذا الأخير بالميزان التجار للدولة.

المبحث الأول: سعر الصرف

إن سعر الصرف بالغ الأهمية في ربط الاقتصاد المفتوح للبلد وباقي اقتصاديات العالم الخارجي لأجل تسهيل المعاملات الدولية وتسويتها وهو بذلك همزة الوصل للعلاقات التجارية الدولية والمبادلات فيما بين الدول.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

نحاول في هذا المطلب التعريف بسعر الصرف وتحديد كل من أهدافه ووظائفه وأشكاله:

أولا: تعريف سعر الصرف وأهدافه

1. **تعريف سعر الصرف:** لسعر الصرف عدة مفاهيم وتعاريف متعددة إذ لكل باحث مفهومه الخاص لسعر الصرف وفق رؤيته، ويمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:

عرفه يونس 2001 على أنه "كمية الوحدات من إحدى عمليتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من الـعملة الأخرى "[1]؛

ويعرف سعر الصرف على أنه " عدد وحدات من عملة تسمى (عملة التسعير) مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر تسمى (العملة الأساسية)[2]"؛

كذلك يمكن القول أنه هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.[3]

ويعرف سعر الصرف أيضا على أنه عملية بيع العملة الوطنية لبلد ما بهدف الحصول على العملات الأجنبية.[4]

---

[1] محمد سهيل محمد، نزار ذياب عساف، أثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق لمدة 2004-2019، **مجلة اقتصاديات الأعمال** ، المجلد 4، العدد 2، 2023، ص12.

[2] جمال مساعدية، شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية"، **مجلة دراسات**، جامعة الأغواط، المجلد 10، العدد 02، جوان 2019، ص 19.

[3] صحراوي سعيد، **محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، رسالة ماجستير ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص07.

[4] علي أحمد درج الدليمي، فيصل غازي فيصل الدليمي، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصداية والإدارية**، مجلد 11، العدد 24، 2019، ص 62.

ويقصد به أيضا عملية تحويل وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، أي ما يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى.[1]

أيضا يمكن القول ان سعر الصرف ماهو إلا عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية، او بشكل آخر عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبية.[2]

مما سبق نستنتج أن سعر الصرف هو ثمن العلمة الوطنية مقابل عملة أجنبية، وكذا عدد الوحدات الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، كما أنه يعد أداة ربط مهمة للاقتصاد المحلي بالاقتصاديات الخارجية ومؤشر أساسي لمدى رخاء البلد.

2. **أهداف سعر الصرف:** هناك العديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها سعر الصرف يمكن تمثيل أهمها عن طريق الآتي[3]:

– **تنمية الصناعة المحلية:** يقوم البنك المركزي بتخفيض أسعار الصرف لضمان تشجيع الصناعات المحلية وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يرفع من قدرة السوق المحلي على المنافسة الخارجية؛

– **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في إعادة توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية أوالفئات المحلية، إذ أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى زيادة في القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي وهذا يجعله أكثر ربحية؛

– **مقاومة التضخم:** إن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض لمعدل التضخم المستورد عن طريق زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية، ويسهم انخفاض تكاليف الاستيراد في الأمد القصير إلى انخفاض التضخم المستورد.

---

[1] عبدالرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، **مجلة التنظيم والعمل**، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2015، ص7.

[2] بن الزاوي عبد الرزاق، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د.س، ص 15. أطلع عليه يوم 10أفريل 2023 على الساعة 11:00 صباحا، عبر https://2u.pw/jiDxg3

[3] خالد روكان عواد، ماهر ماجد صبحي، تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها في الميزان التجاري في العراق للمدة 2004–2020، **مجلة اقتصاديات الأعمال**، المجلد3، العدد 6، 2022، ص216.

ثانيا: وظائف سعر الصرف:

يمكن الحديث عن عدة وظائف أساسية على مستوى الاقتصاد الدولي وكذا على حجم الاحتياطي الموجود بالبنوك المركزية وفيما يلي أهم الوظائف:

1. الوظيفة القياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية – باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع – يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة[1].

2. الوظيفة التطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر، يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعانة بالإستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الإعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع إستيردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار.

وهنا يمكن الإستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الو.م.أ واليابان، فقد أحدث الإرتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات مما قاد ذلك إلى إنتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بصفة عامة وإلى الو.م.أ بصفة خاصة[2].

3. الوظيفة التوزيعية:يمارس سعر الصرف وظيفته التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فمثلا عند انخفاض يعر صرف الدولار إزاء الين اليابان، وبإفتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة، فإذا أرادت اليابان زيادة حصتها من الحبوب فإنها ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات بسبب الإرتفاع في قمية الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على إحتياطات اليابان

[1] خالد روكان عواد، ماهر ماجد صبحي، مرجع سابق، ص17.

[2] بن مصطفى عبد القادر، **إدارة الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص15.

من الدولار الأمريكي، في حين سترتفع إحتياطات الولايات المتحدة من الدولار وينطبق ذلك أيضا في حالة إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني.

إذا فعملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها، سيؤثر في حجم الإحتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى[1].

ثالثا: أشكال سعر الصرف

وتتمثل عموما في أربع أشكال نتطرق إليها تباعا كما يلي:

1. سعر الصرف الإسمي: هو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو هو سعر العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، إن سعر الصرف الإسمي تطرأ عليه تغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا، فإذا كان التغير الحاصل عبارة عن تحسن فإن هذا يعني ارتفاع سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ويحصل العكس في حالة التدهور فهذا يعني إنخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية[2].

2. سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي بين عملتين لبلدين ما على أنه القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين، حيث القوة الشرائية لعملة تساوي مقلوب مستوى الأسعار في بلد هذه العملة، وبصفة عامة إن سعر الصرف الثنائي الحقيقي بين عملتي البلدين i و j (التسعير غير المؤكد للبلد i) يكتب على الشكل التالي:

$$R^i_{j.t} = S^i_j x \frac{P_{j.t}}{P_{i.t}}$$

حيث $R^i_{j.t}$ سعر الصرف الحقيقي؛

S^i_j سعر الصرف الإسمي؛

$P_{j.t}$ مؤشر الأسعار بالبلد j؛

$P_{i.t}$ مؤشر الأسعار بالبلد i؛

[1] بن الزاوي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص18.

[2] علي أحمد درج الدليمي، فيصل غازي فيصل الدليمي، مرجع سابق، ص 62.

أو بطريقة أخرى، يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف الحقيقي كالتالي[1]:

$$\mathbf{TcR} = \frac{TCN/_{Pdz}}{1^{\$}/_{Pus}} = \frac{TCN.Pus}{Pdz}$$

حيث تعطينا $1^{\$}/_{Pus}$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما $TCN/_{Pdz}$ فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر.

3. سعر الصرف الفعلي: يسمى سعر الصرف بين عملتين اثنتين بسعر الصرف الثنائي، حيث من أجل عملة معطاة إذا كان يوجد عددNعملة أجنبية ممكن تحويلها إلى هذه العملة، فإنه يوجدNسعر صرف ثنائي، ولتقييم تطور القيمة الدولية لعملة نقوم بحساب سعر الصرف الفعلي لهذه العملة، حيث الصيغة المستخدمة في إنشائه هو المتوسط الهندسي المرجح لأسعار الصرف الثنائية لكل الشركاء التجاريين الأساسيين، ويعبر الترجيح عموما عن الوزن النسبي لحصة كل دولة أجنبية في التجارة الخارجية الكلية للبلد المعني، يعبر عن سعر الصرف الاسمي الفعلي بواسطة العبارة التالية:

$$EN^{i}_{t/t_0} = 100 \times \pi_j \left(S^{i}_{j.t}/_{t} \right)^{\alpha j}$$

حيث: $S^{i}_{j.t}/_{t} = \frac{S^{i}_{j.t}}{S^{i}_{j.t_0}}$

EN^{i}_{t/t_0} سعر الصرف الفعلي لعملة البلد/في التاريخ t، مع الأخذ التاريخ t_0 كأساس؛

$S^{i}_{j.t}$سعر الصرف الثنائي للعملة المحلية (التسعير غير المؤكد) مقابل عملة البلد/في التاريخ t؛

αj معامل الترجيح للبلد j؛

[1] صحراوي سعيد، مرجع سابق، ص10.

إن الغرض من الترجيحات هو التعبير عن الأهمية النسبية لكل عملة أجنبية بالنسبة إلى البلد المحلي، ومع تواجد العديد من الأوزان يمكن أن تستخدم في حساب المتوسط فإن اختيارها الملائم متعلق بالغرض الذي يستخدم من أجله مؤشر سعر الصرف الفعلي، فإذا كان الهدف المقصود هو تقييم أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للبلد المعني فإن الترجيحات المثالية عندئذ هي الآثار النسبية لتغيرات أسعار العملات الأجنبية في الميزان التجاري للبلد الأصلي، ولا يمكن تقدير هذه الترجيحات إلا بواسطة الطرق الكمية، ومن الشائع أيضا حساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي باستخدام حصص التجارة الخارجية الثنائية كترجيحات (حصص الاستيراد أو حصص الصادرات أو متوسط الاثنين).

ويمكن لعملة ما أن تتدهور مقابل عملات كما أنها تتحسن مقابل عملات أخرى، حيث تطور سعر الصرف الفعلي يزودنا بقياس للتطور الكلي لهذه العملة مقابل العملات كلها[1].

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي **:** يستخدم هذا النوع من أسعار الصرف للتعبير عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة بلد ما بالنسبة لعملات أخرى في مدة زمنية معينة ، وهذا يعني أن مؤشر سعر الصرف الفعلي يكون مساويا لمتوسط عدة أسعار صرف ثنائية، لذلك فإن سعر الصرف الفعلي يعد مؤشرا على تنافسية البلد تجاه البلدان الأخرى[2].

المطلب الثاني: أدوات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

عندما ترغب الدولة في إحداث توازن في الميزان التجاري فإنها تلجأ إلى عدة أدوات كتخفيض العملة و الاعتماد على سعر الفائدة إلى غيرها من الأدوات والتي تتمثل في:

أولا: أدوات سعر الصرف

لتجسيد سياسة سعر الصرف تسند إدارة الإقتصاد إلى العديد من الوسائل والأدوات أهمها[3]:

1. **تعديل سعر صرف العملة:** في حالة سعر الصرف الثابت، يمكن للبلد أن يستعمل احتياطي العملة الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة الطلب على العملة الأجنبية، كما تقوم بتخفيض قيمة

[1] صحراوي سعيد، مرجع سابق، ص11.

[2] علي أحمد درج الدليمي، فيصل غازي فيصل الدليمي، مرجع سابق، ص 62.

[3] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2010، ص ص126-127.

العملة أو إعادة تقويمها، أما في ظل حرية أسعار الصرف تقوم الدولة على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة؛

2. **استخدام احتياطات الصرف:** في ظل قيام نظام أسعار صرف ثابت تلجأ السلطات المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما إذا واجهت عملتها أزمة ما تبيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة؛

3. **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة؛

4. **مراقبة الصرف:** تتطلب هذه السياسة إخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال؛

5. **إقامة صرف متعدد:** تسعى السلطات النقدية من إتباع نظام صرف متعدد إلى تخفيف حد أثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجه للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

توجد العديد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على سعر الصرف ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي[1]:

1. **مستويات الأسعار النسبية :** حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض فإن الطلب على السلعة المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الارتفاع

[1] بن مصطفى عبد القادر، مرجع سابق، ص 18.

لأن السلع المحلية سيستمر بيعها بشكل جيد حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية وفي الفترة الطويلة فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) يتسبب في انخفاض قيمة عملتها وانخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها؛

2. **التعريفات الجمركية والحصص:** إن الحواجز على التجارة الحرة كالتعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة) والحصص (القيود على حماية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف؛

3. **تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:** إن الزيادة في طلب على صادرات دولة ما يتسبب في إرتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية؛

4. **الإنتاجية:** إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من الدول الأخرى فإن منظمة الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية للإرتفاع.

كما يمكن إضافة العوامل التالية [1]:

- **معدلات التضخم النسبية:** يمثل عامل مهم ومؤثر في سعر الصرف لأن أي دولة قد تتعرض إلى التضخم فإن صادراتها إلى دولة أخرى ستنخفض وبالتالي ينخفض الطلب على عملتها؛
- **معدلات الفائدة النسبية:** يؤثر سعر الفائدة في أسعار الصرف عن طريق جذبها لرؤوس الأموال الأجنبية
- **عرض النقد:** إن الزيادة في عرض النقد المحلي بهدف تمويل العجز الحكومي المتزايد الذي يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة وبالتالي زيادة قيمة السلع والخدمات مما يؤدي غلى زيادة مستوى الأسعار المحلية؛

[1] سعد صالح عيسى، **أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي**، ورقة بحثية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، ص 250.

- **مستويات الدخل:** إن زيادة الدخل في بلد ما سوف ينعكس تأثيره في طلب على السلع البضائع الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة عرض عملة ذلك البلد بسبب زيادة الاستيرادات من البضائع الأجنبية وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض في سعر الصرف المتوازن لذلك البلد؛
- **العلاقة بين المدفوعات والمقبوضات لميزان المدفوعات:** يرتفع سعر الصرف الأجنبي نتيجة لزيادة عرض العملة الأجنبية والحاجة في مقابل ذلك لزيادة الطلب على العملة الوطنية بسبب زيادة تصدير السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية؛
- **عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:** تميل السياسة المالية غلى توليد آثار متباينة على سعر الصرف فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييدا لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز القائم على الأقل فإنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم.

المبحث الثاني: الواردات

إن تبادل السلع والخدمات بين الدول هو أساس التجارة الخارجية والمبادلات بين الدول،إذ لا غنى لأي دولة في العالم عن الاستيراد للمواد الخام وحتى المواد المصنعة التي لا تنتجها في بلدها أو تكلفة إنتاجها في بلد أخر منخفضة نوعا ما فمثلا أوربا تستورد البن من إفريقيا ودول أمريكا اللاتنية لأن مناخها لايساعد على إنتاجها محليا وهكذا.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الوارردات

إن الواردات هي عصب التجارة الخارجية وعمودها الفقري وهي المحدد للتوازن التجاري للدول.

أولا: ماهية التجارة الخارجية:

نتطرق في هذا الشطر إلى بعض التعاريف التي تعددت للتجارة الخارجية وأهميتها.

1. **تعريف التجارة الخارجية:** ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى، لكن مصطلح التجارة الخارجية تم استخدامه لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية[1]؛

[1] سلمى رشيد، **دراسة اقتصادية قياسية لتطور الواردات بالجزائر للفترة (2012/1980)**، رسالة ماجستير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2015، ص 03.

وتعرف التجارة الخارجية كذلك على أنها "عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم"[1]؛

وتعرف أيضا بأنها " مجموعة من السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها بلد يتمتع بميزة نسبية في انتاجها حيث تصدر جزء منه الى الخارج وأيضا في المقابل تقوم باستيراد السلع والخدمات من البلدان الأخرى التي تتميز بميزة نسبية في انتاجها حيث يظهر جراء هذه العملية بما يعرف بالميزان التجاري للدولة سواء كان يعاني من فائض او عجز"[2]؛

ومما سبق نستنتج أن التجارة الخارجية قائمة على أساس المنفعة المتبادلة لتسويق المنتجات المصنعة محليا واستيراد المواد الأولية التي تحتاجها الدولة وهذا ما يحدد التوازن في الميزان التجاري إن فائض وذلك في حالة ارتفاع الصادرات عن الواردات أو عجز وذلك في حالة ارتفاع الواردات عن الصادرات.

2. **أهمية التجارة الخارجية**

يمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية[3]:

- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة فيها ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية؛
- تعد التجارة الخارجية منفذ لتصريف فائض الانتاج عن حاجة السوق المحلية إذ يكون الانتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه؛
- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للدول النامية؛

[1]شليحي طاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2020/2018)، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، المجلد21، العدد 01، جوان 2020، ص 85.

[2]لوجين عارف علي، عبد الرزاق حمد حسين، أثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2019/2004)، **مجلة تكريت لعلوم الإدارة والاقتصاد**، المجلد17 ، العدد 56، ص 482.

[3]هيام خزعل ناشور، **واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (2016/2010) وأفاقها المستقبيلة**، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ص 223.

- القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عال يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة؛
- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية عند الدول المتقدمة تكنولوجيا.

ثانيا: تعريف الواردات

للواردات عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

تعرف الواردات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول والذي يتم استعماله داخل حدود دولة أخرى عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدولة حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل هذه الدولة وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع[1].

كذلك الواردات هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد وذلك بغض النظر عما إذا كان غير المقيمين متواجدين داخل حدود البلد أو خارجه[2].

ويقصد بها السلع والخدمات التي تشترى من دول أجنبية منتجة لها، وتعتبر تسربا من الدخل القومي[3].

وتعرف على أنها: "إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج"[4].

مما سبق نستنتج أن الواردات هي السلع والخدمات القادمة من دولة أخرى لتغطية الاحتجاجات المحلية للسوق المحلي والمستهلكين، وهذه السلع عادة ما تكون مما لا ينتج محليا سواءا لقلة المواد الأولية أو لتكلفة الإنتاج المرتفعة.

---

[1] بن البار محمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الإقتصادي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2012، ص91.

[2] سارة بوسيس، **أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2019/2000)**، أطروحة دكتوراه، جامعة أوكلي محمد اولحاج، البويرة، 2021، ص85.

[3] سارة بوسيس، مرجع سابق، ص85.

[4] زاوي عبير، **أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2017)**، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020، ص30.

ثالثا: العوامل المؤثرة على الواردات:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات منها[1]:

1. التكتلات الاقتصادية: تعمل مختلف التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال، كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة يترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

2. تكاليف النقل: من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملا هاما في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا تعادلت جودة السلع المستوردة من الدول المختلفة، وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

3. الميزات النسبية والتنافسية للدول: الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، حيث تتخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد باقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة، كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي منحتها دول معينة للمستوردين منها، ولا شك في أن الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع.

4. العادات والأنماط الشرائية: يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب من الشعوب وعاداته وطقوسه الدينية والوطنية، فكثيرا ما يكون السبب وراء التوزيع الجغرافي لواردات دولة معينة هو مجرد الإبقاء على تقاليد في استيراد سلعة معينة من مصدر جغرافي معين. فهناك شعوب تكثر من اقتناء منتجات محددة على غرار شعوب أخرى التي تستهلك منتجات مغايرة، وبذلك فإن هذه العادات الاستهلاكية ستؤثر دون شك على تركيبة الهيكل الجغرافي للواردات، فمثلا يتعود المستهلكون على استخدام سيارات يابانية مقارنة

[1] سارة بوسيس، مرجع سابق ذكره، ص ص 95-96.

بالسيارات الأوروبية، وبالتالي ستكون الأهمية النسبية في التوزيع الجغرافي لواردات هذه الدولة مرتفعة بالنسبة لليابان مقارنة مع مجموعة الدول الأوروبية.

وبالتالي فإن القيم والعادات الاستهلاكية والاجتماعية تؤثر على الأنماط الاستهلاكية لدى الشعوب، كما تؤثر الطقوس الدينية أيضا على السلوك الشرائي لهم، فعلى سبيل المثال تتأثر الشعوب الإسلامية باقتناء السلع التي تكون متلائمة مع معتقداتهم الدينية، فمثلا يقتني المسلم اللحوم إلا إذا كانت مذبوحة على الطريقة الإسلامية، وبذلك فإن استيراد هذا النوع من السلع سيؤثر حتما على التوزيع الجغرافي لهذه الدول.

المطلب الثاني: الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري هو المحدد للوضع الاقتصادي لأي بلد سواءا عجزا كان أو فائضا من خلال الرصيد الحاصل لفرق الواردات والصادرات والتي تعرف بالاختلال في الميزان التجاري كما أن هناك عدة عوامل مؤثرة عليه من تضخم وأسعار فائدة وسعر الصرف.

أولا: تعريف الميزان التجاري:

للميزان التجاري أو ميزان المدفوعات عدة تعاريف، نذكر منها ما يلي:

يعرف بأنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة ما خلال مدة زمنية معينة[1].

ويعرف الميزان التجاري أيضا بأنه رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا[2].

ويمكن تعريفه على أنه الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات للبلد[3].

ومما سبق نستنتج أن الميزان التجاري هو الفرق بين صادرات وواردات الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وقد يكون الفارق سالب وهو ما يعبر عنه بالعجز في الميزان التجاري أو موجب وهو ما يعبر عنه بالفائض، وبالتالي فهو المحدد لوضع الاقتصاد للدولة.

---

[1] خالد روكان عواد، ماهر ماجد صبحي، مرجع سابق، ص220.

[2] خالد روكان عواد، نفس المصدر، ص221.

[3] مهند خميس عبد، سعد نوري حمداني، ناظم عبد الله عبد، تحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020)، **مجلة تكريت لعلوم الإدارة والاقتصاد**، المجلد 15، 2023، ص 319.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي[1]:

1. التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادارت المحلية.

2. معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن الـ PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

3. تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات و بالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

[1] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص125.

4. سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

ثالثا: الإختلال في الميزان التجاري: يشير مفهوم الاختلال إلى الحالة المعاكسة تماما إلى التوازن، فإذا كانت الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، أما العكس يعني حالة عجز وإن للاختلال نوعان هما[1]:

1. **الفائض في الميزان التجاري:** يعرف على أنه حالة عدم التوازن التي تكون فيها الصادرات أكبر من الاستيرادات مما يعني أن الدولة تصدر أكثر مما تستورد وفي هذه الحالة يكون البلد في وضع دائن لدول أخرى، ويمكن للدولة أن تستثمر هذا الفائض من العملة الأجنبية الناتج عن زيادة الصادرات عن طريق ممارسة نشاط استثماري أو يتم اقراضه إلى دول أخرى أو أن يوجه للحصول على السلع والخدمات من العالم الخارجي؛
2. **العجز في الميزان التجاري:** يعرف بأنه حالة عدم التوازن التي تكون فيها الإستيرادات أكبر من الصادرات أي أن الدولة تستورد أكثر مما تصدر وفي هذه الحالة تكون الدولة في مركز المدين لدولة أخرى، وهذا ما يجعلها في وضع حرج خاصة إذا كانت الواردات من السلع الاستهلاكية وهذا يتطلب من الدولة السحب من احتياطات النقد الأجنبي أو عن طريق الاقتراض.

ومن الأسباب التي تسبب العجز في الميزان التجاري هو تثمين سعر صرف العملة أكثر من قيمتها الحقيقية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من وجهة نظر الدول الأخرى، وينخفض الطلب على صادرات ذلك البلد وزيادة استيراداته، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري، فضلا عن الاختلالات الهيكلية في الميزان التجاري لبعض الدول وخاصة النامية، إذ يمتاز هيكل الصادرات بالاعتماد على سلعة أو سلعتين فقط للتصدير وارتفاع الاستيرادات ودرجة الانكشاف الخارجي مما يجعلها في موقع المدين للدول الأخرى، إن أوجه العجز في الميزان التجاري تعكس اتجاهات اقتصادية أساسية قد تكون مرغوبة أو غير مرغوب فيها لبلد ما في فترة زمنية معينة، وبالتالي لا جدوى من الحديث عن العجز

[1] خالد روكان عواد، ماهر ماجد صبحي، مرجع سابق، ص ص 222-223.

بأنه مرغوب أو غير مرغوب، ما لم يتم معرفة أي من العوامل المتسببة فيه، فإذا كان العجز يعكس زيادة الواردات عن الصادرات فهذا يدل على مشكلات تنافسية، وإذا كان مستمرا فيشير إلى زيادة المستثمرات عن المدخرات وقد يدل إلى اقتصاد منتج متنام، أما إذا كان يعكس قلة المدخرات بدلا من زيادة الاستثمار فهذا يرجع إلى سياسة مالية غير سليمة أو استهلاك صاخب، وقد يعكس تجارة دولية شديدة الحساسية بسبب صدمة مؤقتة أو تحول ديموغرافي.

وهنا لابد أن تقوم الدولة التي يكون فيها الميزان التجاري في حالة عجز عن النهوض باقتصادها وإجراء اللازم لتخفيض نسبة العجز وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات التي إذا ما اتخذت من شأنها أن تعمل على تخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات، ومن أهمها ما يأتي:

1.2. رفع التعريفة الجمركية: يتم عن طريق فرض تعرفة جمركية عالية على الاستيرادات من السلع الاستهلاكية التي تنتج محليا لتقليل المستورد منها وزيادة صادراتها، وبالمقابل تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الإنتاجية التي تدخل كمساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

2.2. تخفيض قيمة العملة الخارجية: تعد أحد أهم الأسباب التي يتم اتخاذها لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري، وذلك عن طريق تخفيض قيمة العملة الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الأجنبي، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات المحلية من الدول الأجنبية، وبالتالي زيادة حصة البلد من العملة الأجنبية نتيجة زيادة الصادرات، وبالتالي يقل الطلب المحلي على الاستيرادات نتيجة ارتفاع أسعارها عند انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.

3.2. البنية التحتية: يتم ذلك عن طريق تحسين البنية التحتية للاستثمار في التعليم وتقوية القطاع المالي وتعزيز الادخار جميعها إجراءات تقلل من الاعتماد على الاستيرادات الرأسمالية لتمويل الاستثمار، فضلا عن ذلك فإن العجز يمكن أن يعالج عن طريق أتباع سياسة الأجور المحافظة أو تخفيض الأجور الإسمية.

ومن الممكن أن تؤدي الإجراءات التي تم ذكرها سابقا إلى انعكاسات سلبية في الدول النامية خاصة تلك التي تعاني من ضعف جهازها الإنتاجي وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي عند تقييد استيراداتها

وفي الوقت نفسه تكون قدرتها على التصدير ضعيفة مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها على منافسة الإنتاج الخارجي.

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بالواردات

إن لسعر الصرف علاقة طردية مع الواردات إذ أن انخفاض العملة يؤدي إلى انخفاض حجم الواردات وذلك لإنخفاض أسعار السلع المحلية وزيادة المعروض النقدي، أما في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية فإن حجم الواردات يرتفع نظرا لارتفاع أسعار السلع المحلية.

المطلب الأول: المقاربة لسعر الصرف على الواردات

تتأثر الواردات بشكل مباشر بتغير سعر الصرف وقيمة العملة المحلة للبلد.

أولا: تأثير سعر الصرف على الواردات[1]

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ، فبالنسبة للسلع الإستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الإستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال الموارد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى و ان توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.

[1] دوحة سلمى، مرجع سابق، ص ص 132- 134.

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (I-1): معدل الصرف والعرض والطلب على الواردات.

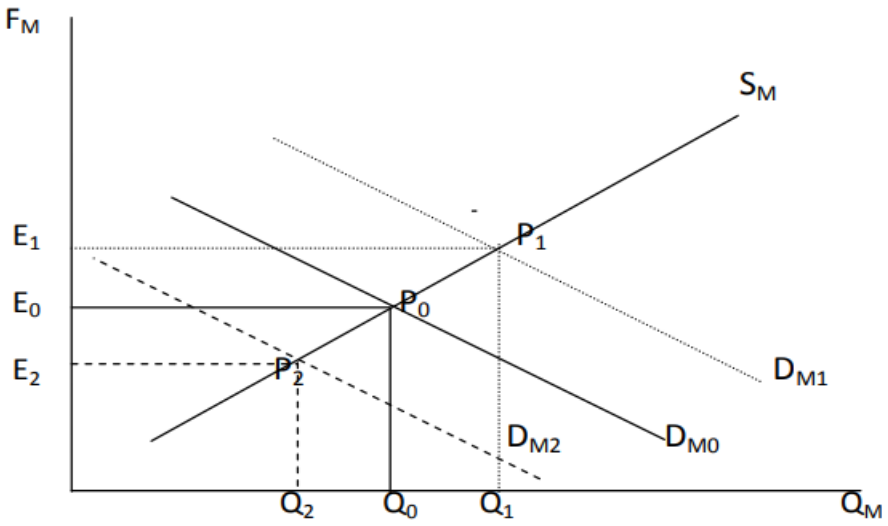

المصدر: دوحة سلمى، مرجع سابق، ص133.

من خلال الشكل وبافتراض دالة عرض الواردات S_m ثابتة بمعنى لا تتأثر بالتغيرات في معدل الصرف الأجنبي، في حين تستجيب دالة الطلب على الواردات D_m لتغيرات معدل الصرف، حيث Q_m : تمثل كمية الواردات المطلوبة أو المعروضة.

F_m: تمثل سعر الورادات من العملة الأجنبية

عند النقطة P_0 يتحقق التوازن ويكون معدل الصرف التوازني E_0 والكمية المطلوبة من الواردات تكون Q_0 فإذا افترضنا ارتفاع قيمة العملة الوطنية للدولة A (انخفاض معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتجه باتجاه اليمين لتصبح D_{m1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_1 بما يؤدي إلى ارتفاع كمية الواردات من Q_0 إلى Q_1.

وعلى العكس إذا افترضنا انخفاض قيمة العملة الوطنية للدولة A (ارتفاع معدل الصرف) فإن دالة الطلب على الواردات تتحرك ناحية اليسار لتصبح D_{m1} وتتحدد نقطة توازن جديدة عند P_2 بما يؤدي إلى انخفاض كمية الواردات من Q_0 إلى Q_2.

ومنه يمكن القول بأن الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي تختلف باختلاف معدل الصرف، والتي يمكن تحديدها من خلال معدلات الصرف المختلفة E_2،E_1،E_0 كما يلي: الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي عند معدل صرف معين تساوي:

(كمية الواردات) *(سعر الواردات مقوما بالعملة الأجنبية)

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل، ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلا من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة متنوعة الإقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها.

وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري، وهذا الافتراض يبقى صحيحا بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

ثانيا: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري[1]

صادرات الدولة واستيراداتها من السلع والخدمات تتأثر بالتغيرات التي تحصل في أسعار الصرف، والتغيرات في أسعار الصرف تغير بشكل نسبي أسعار الاستيرادات والصادرات والتغير في الأسعار بالمقابل يؤدي إلى تغير الكميات المطلوبة من خلال مرونة السعر للطلب وفي الشكل رقم (02) الموالي سنوضح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

[1] تمار أمين، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري –حالة الجزائر– للفترة 1986–2015 دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة2، البليدة، 2018، ص 100.

الشكل رقم (I-2): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

المصدر: تمار أمين، مرجع سابق، ص100.

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية للعلاقة بين سعر الصرف والواردات

الفرع الأول: الدراسات الوطنية

1. دراسة سارة بوسيس 2021، بعنوان: أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الواردات خلال الفترة 2000-2019، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير سعر الصرف على الواردات باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للغطاء الزمني الموزع ARDL، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لسعر الصرف الحقيقي على الواردات الجزائرية خلال الفترة 1980-2019 لأن قيمة الإحتمال لهذه المعلمة 0,4566 وهي تفوق 0,05.

2. دراسة تمار أمين 2018، بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر للفترة 1986-2015، دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص إقتصاد كلي ومالية دولية، جامعة البليدة (2).

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات بإستخدام طريقة أشعة الإنحدار الذاتي VAR، وتوصلت الدراسة إلى عدم تحقق شرط مارشال لينز مما يعني حجم الواردات تشكل قيمة غير مرنة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي

3. دوحة سلمى 2015، بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير سعر الصرف على الميزان التجاري بفرعيه الصادرات والواردات، باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، حيث أن إنخفاض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى تراجع الواردات وزيادة الصادرات.

4. بن جدو سامي 2011، بعنوان دراسة تحليلية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1970-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر (3).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كل محددات الطلب على الواردات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم مرونة الواردات بالنسبة لمحدداتها في الأجلين القصير والطويل، واتضح أن الدخل هو أهم المتغيرات المحددة في الأجل الطويل والقصير، يليه الصادرات في الأجل القصير والطويل ثم أخيرا الأسعار النسبية في الأجل القصير.

5. سلمي رشيد 2015، بعنوان دراسة إقتصادية لتطور الواردات بالجزائر للفترة 1980-2012، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية.

وتهدف إلى دراسة تطور الواردات بالجزائر، بإدخال دالة اللوغاريتم – الخطية، واجراء التقدير إلى جانب اختبارات الرتبة الأولى والممثلة في معامل التحديد المعدل ($\overline{R^2}$)، احصائية ستيودنت (t) واحصائية فيشر (F)، وتوصلت الدراسة على المتغير TCH "سعر الصرف" إلى أن مرونة الواردات بالنسبة إلى سعر الصرف معامله يحمل إشارة موجبة (0,08+) أي زيادة TCH بـ 1 % يؤدي إلى زيادة M بـ 0,08% إذا إرتفاع الأسعار لا يؤدي إلى إنخفاض قيمة الواردات، ذلك لأن معظم الواردات الجزائرية هي عبارة عن سلع إستهلاكية ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها.

6. دراسة بعنوان "دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014) باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ" من إعداد بوالكور نورالدين وهي مقالة منشورة في مجلة الإستراتيجية والتنمية كلية العلوم الإقتصادية جامعة سكيكدة الجزائر.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير محددات الطلب على الواردات في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن متغير الدخل، الأسعار النسبية وسعر صرف الدينار الجزائري هي المحددات

الأنسب للطلب على الواردات في الجزائر، كما يعتبر سعر صرف الدينار الجزائري في المدى القصير أهم محدد للطلب على الواردات في الجزائر.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

1. دراسة بعنوان أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة (1990-2018) باستخدام اختبار ديكي فولر والتكامل المشترك، من إعداد صالح احمد علي جامع وهي مقالة منشورة في مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد7، العدد2، ديسمبر2020.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة مرونة سعر الصرف باستخدام اختبار ديكي فولر المطور والتكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات، وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات

2. دراسةMarilyne Huchet – Bourdon Jane Korine، بعنوان تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية، منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي،2011.

تبحث هذه الدراسة في تأثير أسعار الصرف وتقلباتها على التدفقات التجارية في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة في قطاعين هما الزراعة والتصنيع والتعدين توصلت هذه الدراسة إلى أن لتقلبات الصرف على التدفقات التجارية تأثير سلبي على التجارة الدولية في كل من قطاعي الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة ولكن لا تفسر في مجملها بحث الإختلالات التجارية في البلدان الثلاثة، كما توصلت إلى أن قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والصين هو أكثر تضررا، كما أن نتائج الدراسة القياسية توصلت إلى أن تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات أكبر من تأثيره على الواردات في المدى الطويل في جميع القطاعات.

3. دراسة Muhammad Aftab Zaheer Abbas Farrukh Nawaz Kayani، بعنوان تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات في باكستان"، مجلة دراسات التجارة الخارجية الإقتصادية الصينية (2003-2010)، المجلد05، 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على صادرات باكستان في الفترة (2003-2010)، حيث استخدمت بيانات ربع سنوية باستخدام نماذج GARCH، وتوصلت

نتائج هذه الدراسة إلى أن الصادرات في باكستان تتأثر سلبا بتقلبات سعر الصرف والأسعار النسبية، إلا أنها تتأثر إيجابيا بالدخل الأجنبي.

4. دراسة فواز لله نايف سعدون، حسين فران بعنوان " أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مقال منشور في مجلة التنمية الرافدين الصادرة في 2009، العراق. حيث قام الباحث في دراسته بمناقشة تأثير تقلبات سعر الصرف في عدد من متغيرات الإقتصاد الكلي تمثلت في التضخم، النمو الإقتصادي، تدفقات رأس المال، إذ لاحظ أن تقلبات سعر الصرف تزيد من المخاطر التي تواجه المستثمرين ومتخذي القرار الإقتصادي وتخلق بنية غير ملائمة للنشاطات والفعاليات الإقتصادية حيث قام الباحث في هذه الدراسة بمناقشة تأثير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للفترة الممتدة بين (1982-2002)، وافترض أن هناك تأثيرات لتقلبات سعر الصرف في متغيرات الإقتصاد الكلي إلا أن طبيعة ونمط هذه التأثيرات تحددها استجابة الدول والشركات والأفراد كما استخدم التحليل النظري للمفاهيم الرئيسية أما الجانب التطبيقي فقد استخدم أدوات الإنحدار الذاتي.

5. دراسة أشرف لطفي السيد2011" أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1980-2010)"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمجلة العلوم الإجتماعية السعودية 2012. حيث هدفت دراسته إلى التحقق من العلاقتين طويلة وقصيرة الأجل بين الصادرات المصرية وبين تقلبات سعر صرف الجنيه، سعر الصرف الفعال، الدخل العالمي، ومعدلات التبادل الدولي باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة (1980-2010)، وتم تطبيق كلا من نموذج الإنحدار الذاتي ونموذج تصحيح الخطأ من أجل التحقق من هدف الدراسة، حيث قام الباحث باختبار العلاقة الديناميكية بين الصادرات وتقلب سعر الصرف في مصر بالإضافة إلى متغيرات الدخل العالمي، سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التبادل الدولي فقام باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ من أجل دراسة العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، كما اتضح أن سياسة سعر الصرف للتأثير على الصادرات لن تكون سياسة جيدة حيث إن تخفيض قيمة الجنيه المصري لن يتبعه زيادة الصادرات وذلك في الأجل القصير، ومع ذلك فإن سياسة تخفيض قيمة الجنيه ستؤدي إلى زيادة الصادرات في الأجل الطويل.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية سعر الصرف الذي عرفناه على أنه " ثمن العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية، وكذا عدد الوحدات الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية "، وتطرقنا أيضا إلى الوظائف والأشكال والعوامل المؤثرة عليه، إضافة إلى تعريف الواردات على أنها "إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج"، والعوامل المؤثرة عليها وعلاقتها بسعر الصرف ومدى تأثير هذا الأخير على الميزان التجاري للدولة أو ميزان المدفوعات بصفة عامة، وكان ذلك من خلال التعرض إلى الدراسات النظرية والتجريبية للعلاقة بين سعر الصرف والواردات، وتوصلنا من خلال كل هذه الدراسات إلى أنه لا توجد أية علاقة بين سعر الصرف والواردات.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

تمهيـــد:

يحظى سعر الصرف بالدور الكبير والهام في المعاملات التجارية الدولية وكذا تقييم السلع والموارد وكذا تحديد مدى قوة الدولة وتمركزها في الساحة الدولية ويتأتى لها ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية للدولة في مجال الصرف والتي ترمي أساسا إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

ومن خلال هذا الفصل سنستعرض مراحل تطور سياسة الصرف في الجزائر وكذا احتياطي الصرف ومكوناته ونظام الرقابة عليه، إضافة إلى تطور سياسة الاستيراد في الجزائر ومراحلها من الاستقلال مرورا بالاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

كذلك نقدم دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الواردات باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي « VAR ».

المبحث الأول: سياسة الصرف في الجزائر

تتمثل سياسة الصرف في مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تعتمده قصد توجيه عملتها المحلية، خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية.

وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات التي تلجأ إليها هذه السلطات ببلدان العالم، لتنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية للبلد على وجه سليم، وإدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته.[1]

المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر

قبل التسعينات كانت سياسة الصرف تتماشى مع النهج الاقتصادي المتبع، وهو مركزية القرارات إن لم نقل أن هذه السياسة كانت مهمشة لأن الدينار كان مجرد وحدة حساب، ومع حلول سنة 1988 استرجعت سياسة الصرف مكانتها من خلال تخصيص عملات صعبة للبنوك التجارية في إطار سوق ائتمانية، وبعد 1990 كانت القفزة النوعية لهذه السياسة بالاتجاه نحو المرونة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمراحل تطور سياسة الصرف في الجزائر[2].

أولا: نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري[3]

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ إتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع F M I، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40,17 ٪ وكان قبل ذلك قد فقد 50 ٪ من قيمته عام 1990، وما بين 25 ٪ و 30٪ مابين 1991-1993؛

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70٪، وذلك ما بين شهر أفريل وسبتمبر1994، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20٪ وتبعه انخفاض حوالي 13٪ بين 1998-2001، وتواصل هذا الإنخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002.

---

[1] سيد اعمر زهرة، **انعكاسات سياسة صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة دكتوراه، جامعة احمد دراية، أدرار، ص37.

[2] سيد اعمر زهرة، نفس المصدر، ص 124.

[3] شعيب بونوة، خياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف بالجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2001، ص 124.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2٪ و5٪، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء، مقابل أبرز العملات الأجنبية وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي11٪ وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ7,5٪

وفي ما يلي يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو من 1995 إلى 2019:

الجدول رقم (II-1): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو (1995-2019)

العملة	الأساس	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدولار الأمريكي	1	52,1750	56,1859	58,4139	60,3531	69,3143	75,3428	77,8196
الأورو	1					69,8688	69,9822	68,9093
2002	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
79,7234	72,6128	72,6137	73,3799	71,1582	66,8299	71,1826	72,7309	73,9437
83,4505	91,2671	98,9507	87,0176	93,7545	98,3302	100,2749	104,7798	103,4953
2011	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
76,0563	78,1025	78,1524	87,9039	107,1317	110.5274	114.9327	118,2906	119,1596
106,5322	102,9469	106,8930	107,0538	117,0575	116.3743	137.4883	135,3836	133,6256

المصدر: سعر الصرف السنوي (bank-of-algeria.dz)

في سنة 1999 كان سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد 69.3143 دينار جزائري و69.8688 دينار جزائري بالنسبة للأورو الواحد، وارتفع إلى 79.7234 بالنسبة للدولار و83.4505 بالنسبة للأورو، مطلع سنة 2002.

ثم بدأ الدولار بالإنخفاض من سنة 2003 إلى غاية سنة 2007 إلى66.8299 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.3302 في هذه الفترة.

ومنذ سنة 2008 إلى 2019 واصل الدولار والأورو الإرتفاع إلى أن وصل سنة 2019 القيمة 119.1596 بالنسبة للدولار، والقيمة 133.6256 بالنسبة للأورو.

ثانيا: نظام الرقابة على الصرف[1]:

يقصد بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد: " كل تدخل من جانب السلطة النقدية يرمي إلى التأثير في سعر الصرف ". حيث اضطرت الكثير من الدول في الفترة ما بين الحربين وخاصة منذ بد ء أزمة الكساد الكبير 1929 – 1933 إلى التدخل في الصرف عن طريق فرض نظام رقابة مباشرة على الصرف، وقد بدأ هذا النظام في ألمانيا وأوروبا الوسطى والشرقية ودول أمريكا اللاتينية، وذلك من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

يهدف هذا النظام إلى اخذ تدابير استثنائية، الغرض منها منع المضاربة ومنع التصدير، وبعبارة أخرى إجراء حكومي موجه إلى تنظيم ومراقبة الاتفاقيات المالية مع الخارج في إطار توازناتها الخارجية، ومن جهة أخرى، هو تسجيل المدخلات والمخرجات من العملة الصعبة وإدارة الفائض، كذلك تعتبر أداة لتحقيق التوازن بالنسبة لميزان المدفوعات وتأمين حماية العملة الوطنية وقد جاء هذا النظام قصد مواجهة الأزمات النقدية وحماية الاقتصاد الوطني.

تسعى العديد من الدول من خلال إتباع سياسة الرقابة على الصرف، إلى تحقيق نتائج ايجابية في التنمية الاقتصادية من بينها ما يلي:

1. **رفع القيمة الخارجية للعملة:** تلجأ بعض الدول إلى الرقابة على الصرف الأجنبي لكي تحافظ على قيمة مرتفعة لعملتها، حيث تثبت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق، وعندما تصبح عملتها أعلى بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، تدفع هذه الدولة مبالغ أقل للدول الأخرى من عملتها مقابل استيراد السلع أو تسديد ديونها الخارجية.

2. **تخفيض قيمة العملة الخارجية:** تتبع بعض الدول سياسة الرقابة على الصرف للمحافظة على قيمة منخفضة لعملتها، وذلك من أجل تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ورفع المستوى العام للأسعار في هذه الدولة.

3. **استقرار أسعار الصرف:** تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف التي يؤدي تقلبها إلى ضرر الصناعة والتجارة وذلك بدلاً من دخول الحكومة للسوق كبائع أو مشتري للعملة.

[1] سيد اعمر زهرة، ، مرجع سابق، ص ص 40-42.

4. **الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج:** حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن يتم إلاّ بترخيص من السلطة التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي، التي تستطيع منع مثل هذا النوع من العمليات، وبهذا الشكل تحافظ على العملات الأجنبية النادرة.

5. **حماية الصناعات المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية:** حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية، وكذا التشجيع على استيراد السلع الضرورية والحد من استيراد السلع الكمالية من خلال التحكم في الواردات من السلع المنافسة، والترفيهية من خلال منح تراخيص الاستيراد لسلع الضرورية فقط، وهكذا يمكن استخدام العملات الأجنبية بطريقة مفيدة.

6. **تسديد الدين الخارجي:** وذلك بتوجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين الاستثمارية التي تنسجم مع اتجاهات السياسة الاقتصادية للبلد، كما يساهم هذا في تنمية الاحتياطي من العملات الأجنبية ويساعد في التخفيف من عبء المديونية الخارجية.

7. **زيادة تدخل الحكومة وتنمية مركزها الاقتصادي:** تمكن الرقابة على الصرف الأجنبي من زيادة دخل الحكومة، من خلال قيام البنك المركزي بالدولة ببيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها من الأسواق الدولية ويذهب هذا الفرق إلى الحكومة، كما أنها تساعد الدولة في ضمان مركزها الاقتصادي مع الدول الأخرى.

ثالثا:البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الجزائري:

إن الخطوات التدريجية المتبعة من طرف السلطات النقدية بغية تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية قصد السماح للبرامج والمؤسسات الإقتصادية بالتجاوب معها بالشكل الذي يسمح للدينار الجزائري بالمساهمة في تحسن مناخ الإقتصاد الوطني وتحسن وضعية المؤشرات الإقتصادية الكلية والجزئية كان يرمي إلى تحقيق الأبعاد الإقتصادية التالية[1]:

1. **إستقرار سعر الصرف:** إن بنك الجزائر هو من يؤثر في سوق الصرف، حيث يتحصل البنك على موارد من العملة الصعبة من إيرادات المحروقات وهو الذي يعمل على المحافظة على إستقرار الإقتصاد الكلي من خلال البحث عن توازن ومرونة سعر الصرف للعملة الوطنية، حيث يمثل هذا الإستقرار عامل مهم يساهم في المحافظة على معدلات تضخم معتدلة، ومن جهة أخرى ضمان

[1] دوحة سلمى، مرجع سابق، ص ص 179-182.

تنافسية المؤسسات الوطنية لتفادي تقلبات الصرف، ومنه فإن إستقرار سعر الصرف هو رهان عاملين هما:

1.1. امتلاك كمية معتبرة من إحتياطات الصرف: مستوى إحتياطات الصرف تساعد على إستقرار سعر الصرف حيث أن سلطة استقرار سعر صرف الدينار خارج عن سيطرة بنك الجزائر عندما ينخفض مستوى الإحتياطات.

2.1. سياسة نقدية مخصصة: اعتماد سياسة نقدية سليمة في إطار التحويل الجاري للعملة الوطنية شرط أساسي لاستقرار سعر الصرف، لأن أي إنزلاق تضخمي ناتج عن سوء التسيير للعملة سوف يؤدي إلى تدهور للعملة الوطنية، ولهذا فمن أجل تدارك فارق التضخم بالنسبة للشركاء التجاريين لابد من زيادة قيمة الدينار.

2. **إرتفاع احتياطات الصرف:** إن ارتفاع احتياطات الصرف والتي ترجع إلى النهوض بأسعار النفط للسداسي الثاني، من عام 1999 كان له الأثر الفوري على توازن سوق الصرف، ولقد تم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة سنوات (2000-2001-2002)، هذا العرض قابله طلب على العملات الأجنبية حيث شهد تطور الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات متنقلا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000، ثم واصل الإرتفاع بوتيرة متسارعة خلال السنوات الموالية إلى أن بلغ سنة 2009 ما قيمته 148.91 مليار دولار أي ما يعادل تقريبا 34 ضعف قيمته مقارنة بسنة 1999، وهو الذي يعتبر سبب تمركز الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي، وأصبح معدل تغطية واردات السلع والخدمات من طرف احتياطات الصرف سنة 2009 تقدر بأكثر من 36 شهر مقابل 35 شهر سنة 2008 وما يقارب 24 شهر سنة 2004، هذه الزيادة كانت نتيجة التحسن المستمر في فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات؛

3. تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي؛

4. الحد من نشاط و توسع سوق الصرف الموازي من خلال تحسين وتكثيف عمليات البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة؛

5. يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة نتيجة انخفاض تكلفتها؛

6. يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري؛

7. يعمل على تنشيط و تفعيل الجهاز الإنتاجي نتيجة نمو الطلب الخارجي المتزايد، وبالتالي تحسين وضعية العديد من المتغيرات الإقتصادية كتقليص البطالة؛

8. يساهم في تعزيز استقلالية بنك الجزائر ونمو احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف، وبالتالي فسح المجال للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكلة النقص الموجود في اقتصاد البلد؛

9. العمل على إبراز المكانة التنافسية للمنتج المحلي أمام المنتج الأجنبي؛

10. يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الخارجية وكيفية التفاعل معها فسعر الصرف المرن يعمل على امتصاص آثار هذه الصدمات؛

11. الحد من عملية تهريب وتحويل رؤوس الأموال للخارج؛

12. يعمل على تعزيز وتسهيل أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية؛

13. تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

14. تنمية القدرة التنافسية للبنوك ما يؤدي إلى تحفيزها لتحسين جودة خدماتها.

وما يمكن قوله هو أن التحويل التدريجي للدينار الجزائري يعمل على التأثير على العديد من المتغيرات الإقتصادية الكلية وعلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدولة وتحسين المناخ الإستثماري للبلاد، إلى جانب كون التخفيض في قيمة الدينار الجزائري يعتبر ضرورة من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر صرف عقلاني، والتحول إلى تحرير سعر الصرف ووضع سوق حرة للصرف.

المطلب الثاني: احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

يتكون من الذهب والعملات الأجنبية، والتي تتمثل أساسا في الدولار الأمريكي بالإضافة إلى الأورو الأوروبي.

أولا: مكونات احتياطي الصرف في الجزائر

تمثل الإحتياطيات للجزائر جهاز أمان يمكنها اللجوء إليه لسد العجز الحادث في ميزان مدفوعاتها سواء كانت هذه الإحتياطيات ذهبا أو عملات أجنبية، وهذا لكي لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها أو الإقتراض بتكلفة باهظة وتتكون احتياطات الجزائر من[1]:

1- الذهب: انخفضت قيمة الذهب من احتياطيات الجزائر منذ مدة طويلة قابلها سيطرة الدولار الأمريكي والعملات الأخرى، حيث بلغت احتياطيات الذهب في الجزائر سنة 2006 قيمة 1.133.825.135,72 مليار دينار مقابل احتياطيات من العملات الأجنبية التي قدرت بقيمة 378.920.227.466,21 مليار دينار لنفس السنة، ويرجع الانخفاض في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة إلغاء دور الذهب في مركز النظام النقدي وسيطرة مكانه الدولار الأمريكي.

2- العملات الأجنبية: منذ بداية تكوين الاحتياطيات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياطيات، حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار 48 % سنة 2000 ونسبة 45 % سنة 2001، وما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساسي احتياطي هي مرونة تمويل العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية لأن تمويله يكون أكثر سهولة من تمويل العجز لدى الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السائدة، ومنذ بداية 2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار إذ سجلت الجزائر نسبة احتياطاتها من الدولار 42 % والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة بنسبة 2.6 % عن سنة 2001، وبلغ احتياطي الجزائر من الأورو 30 % من إجمالي الاحتياطيات ومثلت باقي العملات الأخرى نسبة 28 % وقدرت نسبة الين الياباني منها 12 %، ويتم تحديد الأصول الاحتياطية في الجزائر بالطلب حيث يعمل بنك الجزائر على تحديد حجم الإحتياطات التي يمكنه تكوينها وبعدها يقرر العملات التي يشكل منها هذه الاحتياطيات.

[1] دردوري لحسن، لقليطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، العدد01، جامعة المسيلة، مارس 2017، ص135.

ثانيا: تحليل سلوك سعر صرف الدينار الجزائري من خلال عناصر الميزان التجاري

إن الميزان التجاري يتكون من عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات، وعادة ما تكون هناك

أثار تبادلية بين هذين العنصرين وسياسة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيسي لتخفيض سعر صرف الدينار، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أن أسعارها تنافسية، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية، وبالتالي فإن تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لعملة الشريك التجاري سيسبب اختلال في حجم الواردات والصادرات على حد سواء، والجدول التالي يبرز التأثيرات المتبادلة بين كل من مكونات الميزان التجاري وسعر صرف الدينار[1]:

الجدول (II-2): تطور حالة الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنة	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	واردات	الرصيد
2000	21.06	0.59	-9.35	12.858
2001	18.53	0.56	-9.48	9.192
2002	18.11	0.61	-12.01	6.816
2003	23.99	0.47	-13.32	11.078
2004	31.55	0.66	-17.95	13.775
2005	45.59	0.74	-19.86	25.644
2006	53.61	1.13	-20.68	33.157
2007	59.61	0.98	-26.35	32.532
2008	77.19	1.4	-38.07	40.52
2009	44.41	0.77	-37.40	7.78
2010	56.12	0.97	-38.89	18.20
2011	71.66	1.23	-46.93	25.26
2012	70.58	1.15	-51.57	20.17
2013	63.66	1.05	-54.99	9.73
2014	58.36	1.63	-59.67	0.32
2015	33.08	1.49	-52.65	-18.08
2016	27.92	1.39	-49.44	-20.13
2017	33.20	1.37	-48.99	-14.41

[1] دردوري لحسن، لقليطي لخضر، مرجع سابق، ص ص 136-137.

2018	38.90	2.22	-48.57	-7.46
2019	33.24	2.07	-44.63	-9.32

المصدر: (bank-of-algeria.dz)

من خلال الجدول السابق يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طوال فترة 2000-2008 حيث حقق 12.858 مليار دولار لسنة 2000، ليصل هذا الفائض أعلى قيمة له سنة 2008 وقدرت بـ40.52 مليار دولار.

وفي سنة 2002 انخفض الفائض نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001،

وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية مثل وقود النفاثات والديزل.

في سنة 2009 انخفض هذا الفائض بالنسبة للسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاد للإرتفاع في الفترة 2010-2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2014 إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.32 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

وفي السنوات من 2015 إلى 2019 سجل الميزان التجاري عجزا كان أعلاه 20.13- مليار دولار سنة 2016، أدناه 7.46- سنة 2018 وخلال هاته السنوات قامت الدولة باتلاع سياسة التقشف من أجل الحد من هذا العجز.

المبحث الثاني: سياسة الاستيراد في الجزائر

سياسة الاستيراد في الجزائر تميزت في معظم الأوقات باحتكار الدولة لها وتحديد الواردات ذات الأولوية والحد من إستيراد المواد الكمالية، وهذا حماية للمنتوج الوطني والحد من نزيف العملة الصعبة في ظل الإستيراد غير الممنهج وغير المدروس.

المطلب الأول: تطور سياسة الاستيراد في الجزائر

نحاول في هذا الفرع إظهار السياسات التجارية الجزائرية والتي تميزت بثلاث مراحل هي:

أولا: تطور السياسة التجارية في الجزائر[1]:

نبدأ بمرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1969)، عقب الإستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه الإقتصاد الفرنسي في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين والمراسيم تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة، ومن أجل تحقيق هذه الرقابة، عمدت الدولة إلى عدة إجراءات منها: الرقابة على الصرف والرسوم الجمركية: وفي هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية، بالإضافة إلى نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، والتي قامت استنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية بالرقابة على التجارة الخارجية وكان الهدف من هذا الإجراء:

- إعادة توجيه الواردات؛
- كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة؛
- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

[1] تمار أمين، مرجع سابق ذكره، ص 161.

ثانيا: مرحلة احتكار الدولة لعمليات الاستيراد

اتسمت هذه المرحلة بالاحتكار الفعلي للتجارة الخارجية من طرف الدولة بهدف تحقيق رقابة صارمة لاسيما على الواردات، تجسد ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين من بينها[1]:

1. الأمر رقم 74-12 المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بالرخص الإجمالية للاستيراد وتتلخص هذه الرخص في أربعة أصناف حسب نوع المواد المستوردة وهي كالتالي:

1.1. **الرخصة الإجمالية للاستيراد الإحتكارية:** هي الرخص التي تمنح للمؤسسات العمومية المكلفة باستيراد المواد اللازمة لسدّ حاجيات الإقتصاد الوطني؛

2.1. **الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالتسيير الداخلي للمؤسسة:** هي الرخص التي تمنح للمؤسسات الوطنية المنتجة للسلع والخدمات، والتي ستمنح لها بتموين نفسها بالمواد غير المتوفرة في السوق الوطنية؛

3.1. **الرخصة الإجمالية للاستيراد بالنسبة للأهداف المخططة:** هي الرخص التي تمنح للمؤسسات المكلفة بتحقيق الإستثمارات المخططة، وذلك باستيراد السلع والخدمات الضرورية لذلك؛

4.1. **الرخصة الإجمالية للاستيراد بدون تسديد:** هي الرخص التي تمنح لكل مؤسسة أجنبية تشتغل في الجزائر في إطار تعاون ثنائي، حيث يسمح لها باستيراد السلع الإستهلاكية والاستثمارية الضرورية لإنجاز مشاريعها، ولا تخضع لأي نوع من الإجراءات المصرفية، وهذا خلال الفترة الزمنية المحددة مسبقا.

2. قانون 78-02 المؤرخ في 11 فبراير 1978 والمتعلق بتوسيع نطاق احتكار التجارة الخارجية إذ تم منع جميع أشكال التدخلات على مستوى التجارة الخارجية من طرف الأعوان الخواص، أو الاقتصاديين الذين يمارسون عمليات الوساطة لحساب الشركات الأجنبية؛

[1] زاوي عبير، مرجع سابق، ص ص 42-44.

3. مرسوم رقم 84-390 المؤرخ في 22 ديسمبر 1984، والمتعلق بممارسة الدولة للتجارة الخارجية الذي سمح للمؤسسات العمومية بالتعامل مع الشركاء الأجاننب وبعض التجمعات في إطار مبادلات التجارة الخارجية؛

4. قانون 88-29 الصادر في 19 جويلية 1988، جاء ليكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق منح حقوق امتياز إلى المؤسسات والهيئات العمومية أو إلى مجموعات المصالح المشتركة الخاصة عن طريق دفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات الإمتياز، وذلك باستخدام آلية الميزانية بالعملة الصعبة التي ترصدها الدولة، إذ يهدف هذا القانون إلى:

1.4. تنظيم الخيارات والأولويات في المبادلات التجارية الخارجية باتباع التوجيهات الحكومية؛

2.4. رفع الإنتاج الوطني وتقليل تكاليف الواردات؛

3.4. ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

4.4. تسهيل وتنظيم دخول المؤسسة العمومية والخاصة إلى الأسواق الخارجية.

5. المرسوم 89-10 المؤرخ في 15 جانفي1989، والذي يحدد كيفيات تحديد دفاتر الشرط المتعلقة بامتيازات احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

في الأخير فإن مرحلة احتكار الدولة للاستيراد بل التجارة الخارجية بصفة عامة والتي بدأت من أوائل السبعينيات واستمرت حتى نهاية الثمانينيات (1970-1989) شهدت اتجاه قوي من قبل الدولة إلى إتباع سياسة الحماية في ممارسة التجارة الدولية، أين أخضعتها إلى إجراءات رقابية صارمة باستثناء احتكار المؤسسات العمومية و كانت من وراء ذلك محاولة ترشيد الاستيراد لدفع بعجلة التنمية الوطنية في إطار المخططات الوطنية المتبعة في إطار سياسة تنموية شاملة، وبالتالي تحمي الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية من جهة وتعمل على تنميته والنهوض به من جهة أخرى.

ثالثا: سياسة التحرير لعملية الاستيراد

بعد الأزمة البترولية التي عرفتها الأسواق العالمية سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، وأيضا زيادة عبء المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت

الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، بحيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي، لذلك مرت سياسة التجارة الخارجية الجزائرية ما بعد سنة 1986 بفترتين[1]:

1. **فترة التحرير المقيد قبل 1994:** إن عملية التحرير بدأت مع صدور المرسوم رقم 37-91 المؤرخ في فبراير 1991 والمرتبط أساسا برفع القيود المتعلقة بشهادات الاستيراد، مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط تهدف إلى الربح، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، فنظرا للفوضى التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية بسبب الإجراءات غير المدروسة في تقديم تراخيص الاستيراد، عمدت هذه الأخيرة إلى ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية، من خلال إصدارها للتعليمة الحكومية التي تحمل رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992، حيث كان الهدف منها حماية المنتوج الوطني.

ونظرا لندرة الموارد من العملات الأجنبية في هذه المرحلة، قامت السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات، وتم انشاء لجنة AD-HOC (متابعة عمليات التجارة الخارجية) أين ميزت بين السلع الاستراتيجية "سلع ذات أولوية"، من بينها المواد الغذائية الأساسية والأدوية ومواد البناء واللوازم المدرسية، أما السلع المتعلقة بالإنتاج والاستثمار فاعتبرتها "سلع ذات أولوية ثانية"، في حين اعتبرت السلع الممنوعة من الاستيراد سلعا محظورة وتشمل أساسا السلع الاستهلاكية الكمالية.

2. **مرحلة التحرير التام ما بعد 1994:** تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين ومنه السماح باستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45% وقد تم حصر المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاثة فقط وتم إلغائها منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير و التي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية

[1] سارة بوسيس، مرجع سابق، ص ص 124-126.

للجزائر خاليا من القيود الكمية وبعد ذلك تم تخفيض الحماية الجمركية والحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات) أصبحت منذ سنة 2002: 5% بالنسبة للمواد الأولية و مواد التجهيز، 15% بالنسبة للمواد الوسيطية، و30% بالنسبة للمواد الاستهلاكية النهائية). وتم إصدار الأمر رقم 02/01 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بإنشاء تعريفة جمركية تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنع الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا، تحدد نسبها كما يلي:

- الإعفاء الخاص بالحبوب وبعض المنتوجات الصيدلانية؛
- معدل منخفض 5% يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز؛
- معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات النصف المصنعة ومختلف السلع الوسيطية؛
- معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات الاستهلاكية النهائية.

ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه التعريفة، كونها تعريفة معاقبة للإنتاج الوطني عوض حمايته تم تعديل الأمر بموجب المرسوم 02/02 بتاريخ 25 فيفري 2002، حيث تم تخفيض الحقوق الجمركية ومست 264 وضعية، كما تم تخفيض المعدل المفروض على المنتجات النصف المصنعة كوسيط في الفروع الصناعية إلى 5%.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر

أولا: تطور الهيكل السلعي للواردات[1]

معظم الواردات الجزائرية هي سلع ضرورية إما استهلاكية، وسطية أو استثمارية، التي تحتل المرتبة الأولى في الإنفاق الوطني وتشكل المواد الغذائية نسبة هامة من الواردات الجزائرية حيث وصلت أعلى قيمة لها بـ 11005 مليون دولار سنة 2014 في العقد الأخير بالمقابل كان هناك ارتفاع واضح في واردات السلع الصناعية خاصة في ظل تركز واندماج وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة وهذا ما يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (03) حيث أن التوزيع السلعي للواردات الجزائرية تسيطر عليه المواد الغذائية، التجهيزات الصناعية، السلع الإستهلاكية والمواد النصف مصنعة والطاقة بدرجة أقل.

الجدول رقم (II-3): تطورات وتركيبة الواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)

الوحدة: مليون

دولار

السنوات	اجمالي الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005	20 357	212	3 587	751	4 088	160	8 452	3 107
2006	21 456	244	3 800	843	4 934	96	8 528	3 011
2007	27 631	324	4 954	1 325	7 105	146	10 026	10 026
2008	39 181	592	7 747	1 373	9 027	84	15 268	5 090
2009	19704	202	3 142	584	5 126	93	8 296	2 261
2010	4 0 212	9 45	6 027	1 406	9 944	3 30	1 5 573	5 987
2011	4 7 300	1 164	9 805	1 776	1 0 431	2 29	1 5 951	7 944
2012	5 0 376	4 955	9 023	1 839	1 0 629	3 29	1 3 604	9 997
2013	5 4 903	4 356	9 572	1 766	1 0 810	4 49	1 5 745	1 2 205
2014	5 8 330	2 851	1 1 005	1 884	1 2 740	6 57	1 8 906	1 0 287
2015	5 1 646	2 352	9 329	1 508	1 1 512	5 79	1 6 593	9 773

المصدر:تمار أمين، مرجع سابق، ص170.

[1] تمار أمين، نفس المصدر، ص ص 169-171.

الشكل (II-3): تطور الواردات الجزائرية للفترة (2005-2015)

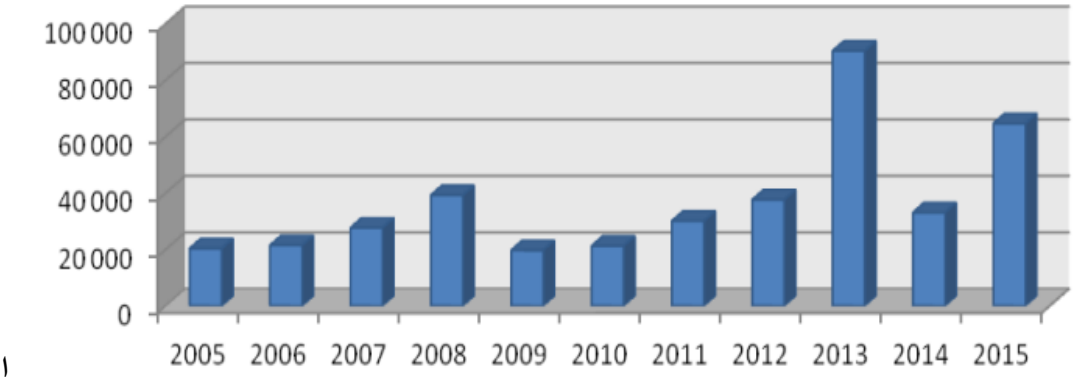

ا

لمصدر: تمار أمين، مرجع سابق، ص170.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ اتجاه قيمة الواردات نحو الإرتفاع، من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للإرتفاع الكبير في أسعار النفط وبالتزامن كذلك مع انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع إنعاش الاقتصاد ومشروع دعم النمو.

فالواردات الجزائرية عرفت ارتفاعا ملموسا يقدر بمجموع 142% خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى2010 وأبرز قطاع مستورد ضمن القطاعات الخمسة الموضحة في الجدول والمكونة لبنية الواردات هناك سلع التجهيز والمواد نصف المصنعة والمواد الغذائية حيث بلغت سنة 2005 حوالي 3.587 مليون دولار، وشهدت نموا متزايدا على العموم ومتذبذبا في بعض السنوات وبالتالي فإن المستوردات الجزائرية من مواد غذائية ومواد تجهيز وغيرها من الواردات لا زالت تستورد بكميات ثابتة تقريبا وإن ارتفاع قيمتها على مدى السنوات هو راجع بالدرجة الأولى إلى تغير قيمتها في الأسواق الدولية وبدرجة أقل إلى الزيادة في عدد السكان، كما يتبين أن القيمة الإجمالية للواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2011 إذ بلغت حوالي 47.300 مليون دولار، بعدما كانت لا تتجاوز قيمة 40.473 مليون دولار سنة 2010 بمعدل ارتفاع قدره 16,47% وبالمقارنة مع سنة2007، نجد أن معدل الإرتفاع قدره 71%، بعدما كانت قيمة إجمالي الواردات تقدر بـ 27.631 مليون دولار.

ثانيا:العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في التركيبة السلعية للواردات؛ والتي نذكر من أهمها[1]:

1. **التغيرات الديموغرافية:** تعتبر التغيرات الديموغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيبة السلعية للتجارة الخارجية، فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد الغذائية، ومع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة، فإن الأمر سيتطلب الإعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2. **التنمية الإقتصادية:** إن تنفيذ برامج وخطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع يؤدي إلى تزايد الحاجة إلى السلع الإستثمارية، والتي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج، وبذلك يزداد الإنفاق على الواردات من السلع الإستثمارية فتزداد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات، كذلك فإن تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، مما يترتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس آثارها في مجال الإنفاق الإستهلاكي، فتحدث تغيرات في نمط وسلوك استهلاك الأفراد، إضافة الى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الإستهلاكي يقابلها إمكانيات إنتاجية محدودة، وبالتالي يستلزم التوجه إلى العامل الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الإستهلاكي، وعلى العكس فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي الى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

3. **التعريفات الجمركية:** يرى بعض الإقتصاديين أن الطلب على الواردات يتأثر بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة من خلال التعريفات الجمركية والقيود الأخرى مثل الحصص والتراخيص، قد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة، والعكس صحيح، حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الإستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

[1]سلمى رشيد، مرجع سابق، ص ص 43-44.

4. **سياسة توزيع الدخل:** تلعب سياسة توزيع الدخل دورا مهما في التأثير على هيكل الطلب على الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى، فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل، فإن الواردات من السلع الإستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات، وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الإستثمارية والوسيطية تزداد، بالإضافة إلى إرتفاع الواردات من السلع الإستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهة.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للواردات والعوامل المؤثرة عليها

1. **التوزيع الجغرافي للواردات[1]**

ما يميز الواردات الجزائرية هو تركزها المكاني العالي حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية، مصدرها الإتحاد الأوروبي وهو ما يؤكد كثافة المعاملات مع الإتحاد الأوروبي مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى وهو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية باعتبارها عملة الدولة المصدرة.

وتأتي في المرتبة الأولى مجموعة الإتحاد الأوروبي حيث تمثل نسبة الواردات عندها أكثر من 50% خلال فترة (2005-2015) بمتوسط 16.823,15 مليون دولار خلال العقد الأخير، ومن أهم الموردين داخل مجموعة فرنسا وإيطاليا على الترتيب وهذا يعكسه إضافة إلى الجانب التاريخي الاستعماري العامل الجغرافي والعمل التفضيلي للتفكيك الجمركي للشراكة الأورو جزائرية التي تعطي امتيازا في تكلفة المنتجات الأوروبية مقارنة بسلع دول أخرى كالسلع الصينية والأمريكية وتأتي في المركز الثاني مجموعة دول أمريكا الشمالية و الدول المتقدمة بمتوسط بلغ 5.253,125 مليون دولار أمريكي خلال الـ 10 سنوات الأخيرة ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل المرتبة الرابعة بعدما كانت الثالثة وهذا الدور أخذته الصين باعتبار أن سلعها تغزو العالم وليس الجزائر لوحدها وتليها أمريكا اللاتينية والشمالية على الترتيب أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان إفريقيا بنسبة ضعيفة جدا، فهي تمثل مجتمعة لا تتجاوز نسبة 7%، ويرجع سبب ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها غياب إستراتيجية تكاملية، إضافة إلى تماثل و تشابه الهيكل الإقتصادي

[1] تمار أمين، مرجع سابق، ص ص 171-172.

والإنتاجي لهذه الدول وكذا الصراعات السياسية، كل هذه العوامل ساهمت في تدني حجم المبادلات البينية العربية.

الجدول رقم (II-4): التوزيع الجغرافي للواردات مع أهم المناطق الإقتصادية في العالم

الوحدة مليون دولار

السنة / البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاتحاد الاوربي	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616
دول OCDE	3071	3468	3738	5363	7246	6401	6519	6219
باقي الدول الأوربية	1097	1079	777	715	659	726	388	579
دول امريكا الجنوبية	1166	1159	1281	1672	2179	1851	2380	3931
آسيا	1952	2416	3055	4318	6916	7501	8280	8873
الدول العربية	56	113	493	624	705	1155	1262	1760
منطقةالمحيط الهادي	525	416	0	0	0	1	-	-
دول المغرب العربي	169	188	235	284	394	468	544	691
بلدان إفريقية	175	138	148	231	395	356	396	578
المجموع	18308	20044	21456	27631	39479	39103	40473	47247

المصدر: تمار أمين، مرجع سابق، ص172.

2. **العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للواردات:** توجد عديد العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات، من هذه العوامل سعر السلعة في بلد المنشأ، تكاليف النقل، التكتلات الإقتصادية، العادات والأنماط الشرائية، الميزات النسبية والتنافسية للدول؛ وفيما يلي نعرض بشيء من التفصيل كل هذه العوامل على النحو التالي[1]:

1.1. سعر السلعة في البلد المنشأ: من البديهي أن تسعى الدولة المستوردة إلى الحصول على ما تحتاجه من السلع من أرخص المصادر، وبالتالي تتجه إلى الإستيراد من الدول التي تعرض منتجاتها بسعر أقل.

[1] بن جدو سامي، **دراسة تحليلية قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1970-2009**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص ص 54-55.

2.1. تكاليف النقل: جاء في تفسيرات الإقتصادي الكلاسيكي "جون ستيوارت ميل" لقيام التجارة الخارجية، أن تكاليف النقل لها تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، وأسند في تحليله إلى أن حساب تكلفة النقل في سعر التكلفة يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات والذي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب إختلاف المرونات ومنه تغيير معدل التبادل والذي على أساسه يقوم التبادل الدولي.

ومن ناحية أخرى، وجود تكلفة النقل تزيد من تكلفة السلعة المستوردة مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من استيرادها.

3.1. التكتلات الإقتصادية: تعمل معظم التكتلات الإقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، أي تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال، كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الإقتصادية مع المجموعات الإقتصادية المختلفة يترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

4.1. الميزات النسبية والتنافسية للدول: حسب نظرية "ريكاردو" في تفسير أساس قيام التجارة الخارجية، فإن الميزة النسبية هي من بين العوامل المحددة لحركة التجارة على أساس أن العبرة في التبادل الدولي تكمن في اختلاف التكاليف النسبية، حيث تستطيع الدول أن تتخصص بإنتاج سلعة معينة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد ماعدا ذلك من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على الواردات

لمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط سعر الصرف بالواردات، واعتمادا على الدراسات السابقة تم اختيار متغيرين: سعر الصراف الحقيقي (EXR) والواردات (M)، مصدرهما هو البنك الدولي وذلك للفترة الممتدة من 1990 إلى 2021.

المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها

تمتد فترة الدراسة من 1990 إلى 2021 مع الإعتماد على بيانات سنوية لمتغيرات سعر الصرف والواردات، فالواردات هي عبارة عن دخول الخدمات والسلع داخل الوطن مقابل خروج الأموال.

أما سعر الصرف فلقد قمنا بالإعتماد على سعر الصرف الحقيقي الذي يمثل عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وتشير النظريات الأدبيات الحديثة بأن طبيعة نظام الصرف المتبنى في بلد معين أنه غير مرن مع الواردات (إحصائيات البنك الدولي).

لمعرفة طبيعة وخصائص السلسة وتحديد مدى استقراريتها من الضروري القيام بتحليل المنحنى (graph) ثم إجراء اختبار جذر الوحدة، وسوف نعتمد في ذلك على اختبار ديكي-فولر (Dicky-Fuller).

أولا: تحليل المنحنيات:

لمعرفة طبيعة وخصائص السلاسل من الضروري القيام بتحليل المنحنيات (graph).

الشكل رقم (II-4): تطور سعر الصرف(EXR) والواردات الجزائرية (M) للفترة (1990-2021)

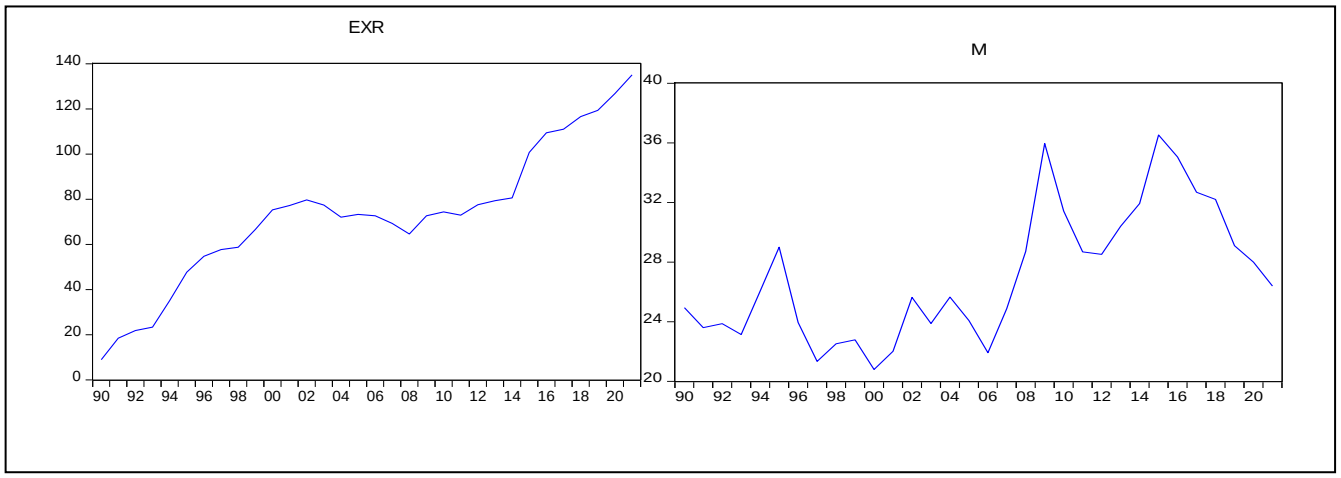

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

يتضح من خلال المنحنيين أن السلسلتين غير مستقرتين حيث نلاحظ أن سلسلة الواردات (M) لا تمتلك اتجاه عام واضح في حين نلاحظ أن سلسلة سعر الصرف (EXR) تمتلك اتجاه عام متزايد، فبالنسبة لسعر الصرف راجع ذلك إلى الإنخفاض المستمر لقيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي بهدف حماية الإقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية (2008)، الرفع من الحصيلة الجباية البترولية من أجل التخفيف من حدة الأزمة النفطية (2014)، الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية.

أما بالنسبة للواردات فالتذبذب الحاصل راجع إلى أثر سعر الصرف على الواردات، برنامج الإنعاش الإقتصادي نتيجة ارتفاع العائدات من العملة الصعبة (2000-2009)، سياسة التقشف المتبعة من طرف السلطات النقدية على أثر الأزمة النفطية (2014).

ثانيا: اختبار جذر الوحدة على السلاسل:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية والتأكد من استقراريتها، وسوف نستخدم اختبار ديكي فولر، إذ أنه يسمح لنا لإختبار فرضية العدم التي تعني وجود جذر أحادي في السلسلة وهذا يدل على عدم استقراريتها، مقابل الفرضية البديلة الدالة على استقرار السلسلة.

والنماذج المستعملة في هذا الاختبار هي كالتالي:

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \beta_1 t + \sum_{j=2}^{p} \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} + \beta_0 + \sum_{j=2}^{p} \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \gamma_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

وبعد تطبيق اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة لمتغيرات السلسلتين، تم الوصول إلى النتائج الموضحة في الملحق رقم (01). بحيث أظهرت النتائج اختبارات الإستقرارية ما يلي:

الجدول رقم (II-5): نتائج اختبار استقرارية السلستين الزمنيتين

المتغيرات		اختبار ديكي فولر عند المستوى			اختبار ديكي فولر عند الفرق الأول		
		الحد الثابت واتجاه عام	الحد ثابت	بدونهما	الحد الثابت واتجاه عام	الحد ثابت	بدونهما
EXR	t المحسوبة	-3,532194	-0,630401	3,353527	-3,800183	-3,892335	-2,979416
	t المجدولة	-3,603202	-2,960411	-1,952066	-3,568379	-2,963972	-1,952473
M	t المحسوبة	-2,248106	-1,812154	-0,190018	-4,775683	-4,833722	-4,914440
	t المجدولة	-3,562822	-2,960411	-1,952066	-3,568379	-2,963972	-1,952473

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الإختبارين أعطى نفس النتيجة، وهي عدم استقرار مستوى المتغيرين المدروسين نظرا لقبول فرضية العدم لكون قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t المجدولة عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي احتواء السلسلتين على جذر أحادي، وعند إجراء الفرق الأول على المتغيرين أصبحت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t المجدولة عند مستوى المعنوية 5% ، وبالتالي قبول الفرضية البديلة ما يعني خلو السلستين من جذر الوحدة وبالتالي استقراريتهما.

المطلب الثاني: اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن « Johansen »

بما أن كلتا السلسلتين مستقرتين عند نفس الدرجة فإن هذا يعني إمكانية نموها بنفس الوتيرة على المدى الطويل، أي إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بينهما، لكن قبل ذلك سوف نقوم بتحديد درجة التأخير المثلى لنظام شعاع الإنحدار الذاتي « var » وذلك بالإعتماد على المعيارين schwartz و akaike، حيث يتم الإختبار وفق أدنى قيمة إحصائية لهذين المعيارين التي تقابل درجة التأخير المقبولة والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (II-6): اختبار درجة التأخير « var » حسب المعيارين

P	Akaike	Schwartz
1	6,290085	6,428858
2	6,393561	6,627094
3	6,509171	6,839208
4	6,480908	6,909117

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

التحليل:

حسب المعيارين نجد أن درجة التأخير التي تعطي أقل قيمة لهما هي « p = 1 »

من خلال نتائج إختبار الأثر والقيمة الذاتية الموضحة في الملحق رقم 02 التي تم فيها اختبار الفرضية التالية $\begin{cases} H_0 : & r = 0 \\ H_1 : & r > 1 \end{cases}$ حيث تشير الفرضية H_0 أنه لاتوجد أي علاقة تكامل بين المتغيرتين المدروستين، بينما تشير الفرضية البديلة H_1 إلى وجود على الأقل علاقة تكامل متزامن، تحصلنا على:

$$\lambda_{trace}(0) = 4{,}977985 < t_{tab}^{0,05} = 15{,}49471$$

$$\lambda_{trace}(1) = 0{,}534489 < t_{tab}^{0,05} = 3{,}841466$$

إذن نقبل الفرضية H_0 ، وبالتالي لا توجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين، كما أن نتائج القيمة الذاتية العظمى جاءت مدعمة لنتائج اختبار الأثر حيث نقبل فرضية الغياب الكلي لعلاقات التكامل المتزامن.

المطلب الثالث: تقدير النموذج ودراسة صلاحيته

بعد تحديد درجة التأخير الملائمة والتي كانت سنة واحدة « P = 1 » أنظر الجدول (II-5) سنقوم بتقدير نموذج الإنحدار الذاتي « VAR (1) » للمتغيرات في شكل مستويات كون الهدف الأساسي من دراستنا يكمن في تفسير معالم النموذج ودراسة صلاحيته.

أولا: تقدير النموذج:

أعطت نتائج التقدير ما يلي " أنظر الملحق (03) ":

$$M = 123{,}8211 + 0{,}3630\ M(-1) - 0{,}7245\ EXR(1-)$$

$$(3{,}9120-) \qquad (7{,}7449) \qquad (6{,}5067)$$

$$R^2 = 0{,}90$$

$$F = 1322{,}70$$

عند مقارنة إحصائية ستودنت المحسوبة مع المجدولة عند مستوى المعنوية 5% نلاحظ أن هناك علاقة إيجابية وغير معنوية بين حجم الواردات في السنة الحالية وحجمه في السنة السابقة، مما يدل على أن حجم الواردات في السنة الحالية غير مرتبط بالسنة السابقة، ذلك راجع إلى أن السلع المستوردة لا يمكن الإستغناء عنها لأنها سلع ضرورية، بسبب عدم وجود صناعات محلية تلبي حاجيات الطلب المحلي على هذه السلع، إضافة إلى كون المواطن الجزائري يحبذ السلع الأجنبية بحثا عن الجودة والنوعية، وبسب ذلك وجدنا أيضا أن هناك علاقة سالبة وغير معنوية بين سعر الصرف والواردات.

لكن من خلال معامل التحديد نلاحظ أن القوة التفسيرية جيدة للمتغيرين المستقلين، كذلك تشير احصائية فيشر إلى معنوية المعلمتين مجتمعتين.

ثـانيا: دراسة صلاحية النموذج:

هدفنا من خلال هذه المرحلة يكمن في تحديد صلاحية النموذج « VAR(1) » وذلك من خلال إخضاعه إلى مجموعة من الإختبارات الشخصية.

1. **إختبار الغياب الذاتي للأخطاء :**

من أهم الشروط التي ينبغي توفرها في النماذج المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، هو غياب الإرتباط الذاتي للأخطاء، إذ أن فعالية مقدرات طريقة المربعات الصغرى تتوقف بشكل كبير على مدى تحقق هذا الشرط، وبالتالي سوف نقوم باختبار فرضية غياب الإرتباط الذاتي للأخطاء(h: غياب الإرتباط الذاتي من الدرج H_0) وذلك بالإعتماد على البواقي الناتجة عن تطبيق طريقة المربعات الصغرى على كل معادلة من هذه المعادلات باستخدام إحصائية إختبار مضاعف لاقرنج (LM test) والجدول الموالي يوضح نتائج الإختبار.

الجدول رقم (II-7): نتائج اختبار مضاعف لاقرانج للإرتباط الذاتي لأخطاء النموذج VAR(1)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/22/23 Time: 06:26
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	6.985742	4	0.1366	1.834998	(4, 50.0)	0.1368
2	5.765365	4	0.2174	1.496048	(4, 50.0)	0.2175
3	2.985953	4	0.5602	0.753700	(4, 50.0)	0.5603
4	2.105000	4	0.7165	0.526727	(4, 50.0)	0.7166
5	3.396214	4	0.4938	0.860747	(4, 50.0)	0.4940
6	3.542623	4	0.4714	0.899158	(4, 50.0)	0.4716
7	2.290757	4	0.6825	0.574260	(4, 50.0)	0.6826
8	6.692220	4	0.1531	1.752732	(4, 50.0)	0.1532
9	2.597994	4	0.6272	0.653261	(4, 50.0)	0.6273
10	2.418595	4	0.6593	0.607074	(4, 50.0)	0.6594
11	8.733860	4	0.0681	2.334875	(4, 50.0)	0.0682
12	7.280227	4	0.1218	1.918011	(4, 50.0)	0.1219

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

نتائج الإختبار توضح أن المعنوية الإحصائية لاختبار (LM) الموافقة لمختلف درجات التأخير Prob (LM-stat) > 0,05 ; h = 1,2,..,12 تقودنا إلى قبول فرضية غياب مشكل الإرتباط الذاتي لدى بواقي النموذج المقدر، عند كل من هذه التأخيرات مع مستوى معنوية 5%، مما يعني أن النموذج محدد بشكل تام.

2. **اختبار استقرار النموذج « VAR(1) »**

إن عدم استقرار النموذج « VAR(1) » يؤدي إلى الحصول على نتائج غير صحيحة، لذا سوف نقوم بالتأكد من كونه يحقق هذه الخاصية.

الشكل رقم (II-5): نتائج اختبار استقرارية النموذج VAR(1)

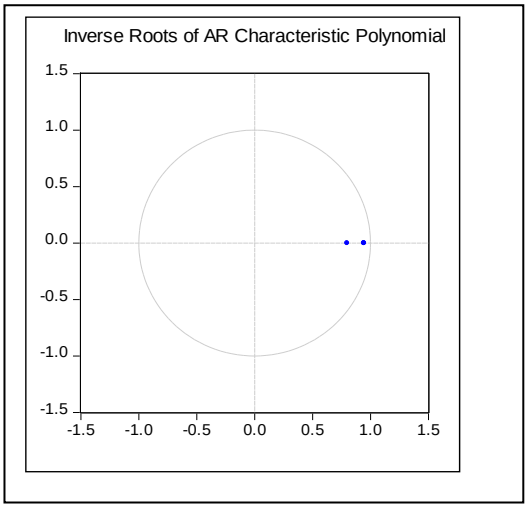

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

يتضح لنا من خلال الشكل أن كل الجذور العكسية (inverse roots) لكثير الحدود المرافق لجزء الإنحدار الذاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث أنها تقع كاها داخل دائرة الوحدة وبالتالي فإن النموذج « VAR(1) » يحقق شرط الإستقرار.

وبالتالي من خلال الإختبارات السابقة يمكن أن نؤكد صلاحية النموذج « VAR(1) ».

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بمختلف أنظمة سياسة الصرف والاستيراد في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، ثم تحليل أثر سعر الصرف على الواردات باستعمال طريقة الانحدار الذاتي « VAR(1) » وتوصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- تبنت الجزائر عدة سياسات لسعر الصرف منذ الاستقلال بداية من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم؛
- شهد سعر الصرف عدة تخفيضات بهدف حماية الإقتصاد الوطني من آثار الأزمة المالية (2008)، والرفع من حصيلة الجباية البترولية من أجل التخفيف من حدة الأزمة النفطية، بالإضافة إلى إمتصاص الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية؛
- عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات في سياسات الإستيراد في كل من فترة الرقابة، الإحتكار والتحرير؛
- أسفرت نتائج التقدير والقياس على عدم وجود أثر معنوي لسعر الصرف الحقيقي على الواردات، وبالتالي فإن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لن يحد من حجم الواردات.

الخـــاتمة العـــامة

لقد سعت الجزائر إلى القيام بتغيير سياسة الصرف منذ الانفتاح على اقتصاد السوق، وذلك كونه أهم أدوات السياسة النقدية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة لتحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في الحفاظ على العملة المحلية واحتياطي الصرف لديها وكذا الحفاظ على المنتوج الوطني، تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية الخاصة بسعر الصرف والواردات والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقمنا بتقديم تطور كل من سياسات سعر الصرف والواردات في الجزائر منذ الإستقلال، قمنا أيضا بالدراسة القياسية وذلك بوضع نموذج قياسي لدراسة هذا الأثر، وذلك باستخدام أدوات التحليل الإقتصادي والقياسي.

حيث حاولنا من خلال دراستنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في أثر سعر الصرف على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: سعر الصرف من المتغيرات المهمة في الاقتصاد الجزائري، الفرضية صحيحة كونه يؤثر على الصادرات بشكل مباشر وهذا ما رأيناه في الدراسات السابقة.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه يمكن أن تلعب سياسة تخفيض العملة في الجزائر دورا في تراجع حجم الواردات فقد تبين أنها غير صحيحية.

الفرضية الثالثة: تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري من أهم العوامل المؤثرة على الواردات قد تبين أنها هي الأخرى غير صحيحة.

وكانت نتائج الدراسة النظرية كما يلي:

مستويات الأسعار النسبية والتعريفات الجمركية والإنتاجية وغيرها كلها توثر على سعر الصرف.

إنخفاض سعر الصرف الأجنبي وارتفاع قيمة العملة الوطنية ناتج عن حصول فائض في الميزان التجاري.

ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وانخفاض قيمة العملة الوطنية ناتج عن حصول عجز في الميزان التجاري.

دراستنا النظرية لم تختلف كثيرا عن الدراسات السابقة حيث توصلنا انه لا توجد علاقة بين سعر الصرف والواردات في الجزائر.

سياسة الدولة من خلال تخفيض سعر الصرف لم تؤثر على حجم الواردات.

سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا خلال الفترة (2000-2008) منتقلا من 12,858 مليار دولار سنة 2000 إلى 40,52 مليار دولار اما خلال الفترة (2009-2014) فحصل تذبذب طفيف، وخلال الفترة (2015-2019) حصل العجز في الميزان التجاري مسجلا أعلى قيمة له سنة2016 بـ:.20,13- مليار دولار.

سياسة الاستيراد في الجزائر عرفت ثلاث مراحل منذ الإستقلال:

مرحلة الرقابة من سنة1962 إلى سنة 1969؛

مرحلة عملية احتكار الدولة لعمليات الاستيراد من سنة 1970 إلى سنة 1989؛

بعد سنة 1990 حصل التحرير التدريجي لعملة الاستيراد إلى غاية سنة1994 حيث حصل التحرير التام لعملة الاستيراد.

أما النتائج التطبيقية فتمثلت في:

- لاتوجد أي علاقة تكامل متزايد بين المتغيرين حسب اختبار **جوهانس**.
- اختبار استقرار النموذج « VAR(1) » عن طريق مضاعف لاغرونج واختبار استقراريته اتضح لنا أن كل الجذور العكسية لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، وبالتالي فإن النموذج « VAR(1) » يحقق شرط الاستقرار ومنه صلاحية النموذج.

اقتراحات الدراسة:

إستنادا إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح ما يلي:

- عدم الإعتماد على سياسة التخفيض كآلية لرفع حجم الصادرات والتقليل من حجم الواردات؛
- لكي يكون لسعر الصرف أثر على الواردات يجب أن تنتهج الجزائر سياسة التصنيع وتطور صادراتها خارج المحروقات والخروج من اقتصاد الريع؛
- ضرورة الأخذ بنتائج الدراسة القياسية التي يتوصل إليها الباحثون الإقتصاديون عند إتخاذ القرارات أو وضع السياسات الإقتصادية.

آفاق الدراسة:

وفي هذا الشأن نطرح آفاق علمية جديدة ذات صلة بموضوعنا، منها:

- أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على التوازنات الداخلية؛
- أثر سياسة تخفيض سعر الصرف في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023؛
- أثر سعر الصرف على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائري.

قـــائمـــة المراجـــــع

1) أشرف لطفي السيد، أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1980-2010)، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمجلة العلوم الإجتماعية، السعودية، 2012.

2) بن البار محمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الإقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

3) بن الزاوي عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د.س، أطلع عليه يوم 10أفريل 2023 على الساعة 11:00 صباحا، عبر https://2u.pw/jiDxg3

4) بن جدو سامي، دراسة تحليلية قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1970-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

5) بن مصطفى عبد القادر، إدارة الصرف ونظرية تعادل القدرة الشرائية دراسة قياسية: حالة الجزائر، تونس، المغرب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009 2010.

6) بوالكور نورالدين دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1995-2014) باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، مقالة منشورة في مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

7) تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري -حالة الجزائر- للفترة 1986-2015 دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل-م-د) في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة2، البليدة، 2018/2017.

8) جمال مساعدية، شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية"، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، المجلد 10، العدد 02، جوان 2019.

9) خالد روكان عواد، ماهر ماجد صبحي، تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها في الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2020، مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد3، العدد 6، 2022.

10) دردوري لحسن، لقليطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد01، مارس 2017.

11) دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

12) زاوي عبير، أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الواردات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020.

13) سارة بوسيس، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2019/2000)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوكلي محمد اولحاج، البويرة، 2021/2020.

14) سعد صالح عيسى، أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، ورقة بحثية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

15) سلمى رشيد، دراسة اقتصادية قياسية لتطور الواردات بالجزائر للفترة (2012/1980)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2015/2014.

16) سيداعمر زهرة، انعكاسات سياسة صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية طور ثالث تخصص نقود ومالية، جامعة احمد دراية، أدرار.

17) شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر-نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2001.

18) شليحي طاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2020/2018)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد21، العدد 01، جوان 2020.

19) صالح احمد علي جامع، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة (1990-2018) باستخدام اختبار ديكي فولر والتكامل المشترك، مقالة منشورة في مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد7، العدد2، ديسمبر 2020.

20) صحراوي سعيد ، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009 2010.

21) عبدالرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2015.

22) علي أحمد درج الدليمي، فيصل غازي فيصل الدليمي، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلد 11، العدد 24، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصداية والإدارية، سنة 2019.

23) لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصدية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى،2010.

24) فواز لله نايف سعدون، حسين فران، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مقال منشور في مجلة التنمية، الرافدين، العراق،2009.

25) لوجين عارف علي، عبد الرزاق حمد حسين، أثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2019/2004)، مجلة تكريت لعلوم الإدارة والاقتصاد، المجلد17 ، العدد 56.

26) محمد سهييل محمد، نزار ذياب عساف، أثر سعر الصرف على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق لمدة 2004-2019، مجلة اقتصاديات الأعمال المجلد 4، العدد 2، 2023.

27) مهند خميس عبد،سعد نوري حمداني، ناظم عبد الله عبد، تحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة تكريت لعلوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 15، 2023.

28) هيام خزعل ناشور، واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (2016/2010) وأفاقها المستقبيلة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

قـــائمـــة الملاحـــــق

الملحق رقم (1): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

أولا: دراسة استقرارية سلسلة سعر الصرف الحقيقي عند المستوى:

1. **الاتجاه العام والثابت:**

Null Hypothesis: EXR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.532194	0.0575
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXR)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:08
Sample (adjusted): 1997 2021
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR(-1)	-0.508376	0.143926	-3.532194	0.0028
D(EXR(-1))	0.387710	0.185597	2.088992	0.0530
D(EXR(-2))	-0.015859	0.198248	-0.079996	0.9372
D(EXR(-3))	0.411888	0.188684	2.182956	0.0443
D(EXR(-4))	0.196682	0.214981	0.914880	0.3738
D(EXR(-5))	0.413121	0.190686	2.166502	0.0457
D(EXR(-6))	0.515781	0.212185	2.430810	0.0272
C	9.914210	4.494843	2.205686	0.0424
@TREND("1990")	1.472867	0.373870	3.939515	0.0012

R-squared	0.617047	Mean dependent var	3.212605
Adjusted R-squared	0.425570	S.D. dependent var	5.439373
S.E. of regression	4.122563	Akaike info criterion	5.944540
Sum squared resid	271.9284	Schwarz criterion	6.383335
Log likelihood	-65.30675	Hannan-Quinn criter.	6.066243
F-statistic	3.222572	Durbin-Watson stat	2.119545
Prob(F-statistic)	0.022127		

2. **الثابت:**

Null Hypothesis: EXR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.630401	0.8495
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXR)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:14
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR(-1)	-0.021834	0.034636	-0.630401	0.5334
C	5.614537	2.648110	2.120206	0.0427

R-squared	0.013518	Mean dependent var	4.067953
Adjusted R-squared	-0.020498	S.D. dependent var	5.493987
S.E. of regression	5.550010	Akaike info criterion	6.327817
Sum squared resid	893.2757	Schwarz criterion	6.420333
Log likelihood	-96.08117	Hannan-Quinn criter.	6.357975
F-statistic	0.397405	Durbin-Watson stat	1.337529
Prob(F-statistic)	0.533369		

3. عدم وجود ثابت واتجاه عام:

Null Hypothesis: EXR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.353527	0.9995
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXR)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:16
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR(-1)	0.046199	0.013776	3.353527	0.0022

R-squared	-0.139396	Mean dependent var	4.067953
Adjusted R-squared	-0.139396	S.D. dependent var	5.493987
S.E. of regression	5.864418	Akaike info criterion	6.407410
Sum squared resid	1031.742	Schwarz criterion	6.453667
Log likelihood	-98.31485	Hannan-Quinn criter.	6.422489
Durbin-Watson stat	1.242167		

ثانيا: دراسة استقرارية سلسلة الواردات عند المستوى:

1. الاتجاه العام والثابت:

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.248106	0.4481
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:21
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-0.343166	0.152647	-2.248106	0.0326
C	7.722524	3.431387	2.250555	0.0325
@TREND("1990")	0.100855	0.075354	1.338424	0.1915

R-squared	0.155734	Mean dependent var	0.046742
Adjusted R-squared	0.095429	S.D. dependent var	2.813812
S.E. of regression	2.676187	Akaike info criterion	4.898429
Sum squared resid	200.5353	Schwarz criterion	5.037202
Log likelihood	-72.92565	Hannan-Quinn criter.	4.943665
F-statistic	2.582448	Durbin-Watson stat	1.544405
Prob(F-statistic)	0.093478		

2. **الثابت:**

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.812154	0.3679
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:22
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-0.199946	0.110336	-1.812154	0.0803
C	5.459272	3.026264	1.803964	0.0816

R-squared	0.101719	Mean dependent var	0.046742
Adjusted R-squared	0.070744	S.D. dependent var	2.813812
S.E. of regression	2.712456	Akaike info criterion	4.895927
Sum squared resid	213.3652	Schwarz criterion	4.988442
Log likelihood	-73.88687	Hannan-Quinn criter.	4.926085
F-statistic	3.283902	Durbin-Watson stat	1.652418
Prob(F-statistic)	0.080329		

3. عدم وجود ثابت واتجاه عام:

Null Hypothesis: M has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.190018	0.6096
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:23
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-0.003500	0.018417	-0.190018	0.8506

R-squared	0.000917	Mean dependent var	0.046742
Adjusted R-squared	0.000917	S.D. dependent var	2.813812
S.E. of regression	2.812521	Akaike info criterion	4.937766
Sum squared resid	237.3083	Schwarz criterion	4.984024
Log likelihood	-75.53538	Hannan-Quinn criter.	4.952845
Durbin-Watson stat	1.800370		

ثالثا: دراسة استقرارية سلسلة سعر الصرف الحقيقي عند الفرق الاول:

1. الاتجاه العام والثابت:

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.800183	0.0306
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:25
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXR(-1))	-0.691248	0.181898	-3.800183	0.0007
C	2.040261	2.283754	0.893381	0.3795
@TREND("1990")	0.038397	0.114280	0.335988	0.7395

R-squared	0.353807	Mean dependent var	-0.040937
Adjusted R-squared	0.305940	S.D. dependent var	6.489332
S.E. of regression	5.406278	Akaike info criterion	6.307638
Sum squared resid	789.1518	Schwarz criterion	6.447758
Log likelihood	-91.61458	Hannan-Quinn criter.	6.352464
F-statistic	7.391579	Durbin-Watson stat	1.887279
Prob(F-statistic)	0.002754		

2. **الثابت:**

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.892335	0.0058
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:26
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXR(-1))	-0.695226	0.178614	-3.892335	0.0006
C	2.689431	1.198106	2.244735	0.0329

R-squared	0.351105	Mean dependent var	-0.040937
Adjusted R-squared	0.327930	S.D. dependent var	6.489332
S.E. of regression	5.319946	Akaike info criterion	6.245144
Sum squared resid	792.4512	Schwarz criterion	6.338557
Log likelihood	-91.67716	Hannan-Quinn criter.	6.275028
F-statistic	15.15027	Durbin-Watson stat	1.873059
Prob(F-statistic)	0.000560		

3. عدم وجود ثابت واتجاه عام:

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.979416	0.0042
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:27
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXR(-1))	-0.460481	0.154554	-2.979416	0.0058

R-squared	0.234331	Mean dependent var	-0.040937
Adjusted R-squared	0.234331	S.D. dependent var	6.489332
S.E. of regression	5.678330	Akaike info criterion	6.343956
Sum squared resid	935.0595	Schwarz criterion	6.390663
Log likelihood	-94.15935	Hannan-Quinn criter.	6.358898
Durbin-Watson stat	2.000547		

رابعا: دراسة استقرارية سلسلة الواردات عند الفرق الاول:

1. **الاتجاه العام والثابت:**

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.775683	0.0032
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:29
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.913856	0.191356	-4.775683	0.0001
C	0.555601	1.152683	0.482006	0.6337
@TREND("1990")	-0.028576	0.061836	-0.462128	0.6477

R-squared	0.459158	Mean dependent var	-0.009067
Adjusted R-squared	0.419096	S.D. dependent var	3.844993
S.E. of regression	2.930541	Akaike info criterion	5.082890
Sum squared resid	231.8778	Schwarz criterion	5.223010
Log likelihood	-73.24336	Hannan-Quinn criter.	5.127716
F-statistic	11.46109	Durbin-Watson stat	1.949907
Prob(F-statistic)	0.000249		

2. **الثابت:**

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.833722	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:31
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.911577	0.188587	-4.833722	0.0000
C	0.083862	0.527824	0.158882	0.8749

R-squared	0.454880	Mean dependent var	-0.009067
Adjusted R-squared	0.435412	S.D. dependent var	3.844993
S.E. of regression	2.889092	Akaike info criterion	5.024102
Sum squared resid	233.7119	Schwarz criterion	5.117515
Log likelihood	-73.36153	Hannan-Quinn criter.	5.053986
F-statistic	23.36487	Durbin-Watson stat	1.938288
Prob(F-statistic)	0.000044		

3. عدم وجود ثابت واتجاه عام:

Null Hypothesis: D(M) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.914440	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M,2)
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 06:31
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.910486	0.185268	-4.914440	0.0000

R-squared	0.454389	Mean dependent var	-0.009067
Adjusted R-squared	0.454389	S.D. dependent var	3.844993
S.E. of regression	2.840123	Akaike info criterion	4.958337
Sum squared resid	233.9226	Schwarz criterion	5.005043
Log likelihood	-73.37505	Hannan-Quinn criter.	4.973279
Durbin-Watson stat	1.938138		

الملحق رقم (2): نتائج اختبار الأثر والقيمة الذاتية العظمى للتكامل المزامن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.137669	4.977985	15.49471	0.8112
At most 1	0.017659	0.534489	3.841466	0.4647

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.137669	4.443496	14.26460	0.8098
At most 1	0.017659	0.534489	3.841466	0.4647

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (3): نتائج اختبار النموذج VAR(1)

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/22/23 Time: 06:10
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	EXR	M
EXR(-1)	1.019802	-0.724547
	(0.05131)	(0.18521)
	[19.8771]	[-3.91204]
M(-1)	0.014241	0.363010
	(0.01298)	(0.04687)
	[1.09685]	[7.74492]
C	0.609230	123.8211
	(5.27142)	(19.0295)
	[0.11557]	[6.50679]
R-squared	0.966361	0.904572
Adj. R-squared	0.963958	0.897756
Sum sq. resids	856.4755	11161.31
S.E. equation	5.530679	19.96542
F-statistic	402.1828	132.7079
Log likelihood	-95.42909	-135.2235
Akaike AIC	6.350264	8.917647
Schwarz SC	6.489037	9.056420
Mean dependent	74.90018	124.9108
S.D. dependent	29.13231	62.43952

Determinant resid covariance (dof adj.)	10994.83
Determinant resid covariance	8969.772
Log likelihood	-229.0492
Akaike information criterion	15.16447
Schwarz criterion	15.44201
Number of coefficients	6